تقرير الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية

استعراض للموازنة العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية ٢٠١٩م و آخر التطورات الاقتصادية

ديسمبر ٢٠١٨م

المحتويات

٢.

مقدمة

٣.-٥.

الملخص التنفيذي

موازنة ٢٠١٩

٠٣ النتائج الرئيسية
٠٤ موازنة المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٩م
٠٤ التغير في الميزانية ٢٠١٨-٢٠١٩م
٠٥ إيرادات المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٩م
٠٥ مصروفات المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٩م

٦.-١١

تحليل مالي لموازنة ٢٠١٩

موازنة ٢٠١٩

٠٦ نظرة عامة على موازنة المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٩م
٠٦ الإيرادات العامة
٠٨ المصروفات العامة
٠٩ المصروفات حسب القطاعات
١١ عجز الميزانية
١١ الدين العام

١٢-٢١

الاقتصاد الكلي

نظرة على الناتج المحلي الإجمالي

١٢ تحقيق رؤية ٢٠٣٠
١٢ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

التضخم في السعودية

١٦ التضخم في المملكة خلال العام ٢٠١٨م
١٧ أثر ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي
١٧ أثر ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة التجارية

البطالة

١٨ البطالة بين السعوديين

مؤشرات اقتصادية

٢٠ مؤشرات اقتصادية

٢٢-٢٥

تحليل لميزانية ٢٠١٨

مقارنة ميزانية ٢٠١٨ بالمتوقع

٢٢ الإيرادات العامة
٢٤ المصروفات العامة
٢٥ عجز الميزانية
٢٥ الدين العام

٢٦-٢٧

المخاطر والتحديات

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

كلمة افتتاحية

عبد الله حمد الفوزان
رئيس مجلس إدارة شركة كي بي إم جي الفوزان وشركاه في السعودية

يسرنا تقديم أول تقرير لشركة كي بي إم جي في السعودية حول الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية. ويسعدنا عرض مرئياتنا حول بيان الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م، المعلنة في يوم الثلاثاء ١٨ ديسمبر ٢٠١٨م.

مما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية ماضية قدمًا في تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط،مدعومة برؤيتها الطموحة (رؤية ٢٠٣٠). وقد نجحت المملكة في تنفيذ جزء من الإصلاحات من حيث ضبط المالية العامة والمحافظة على النمو وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة مشاركة القطاع الخاص, ونتوقع استمرار الدعم السياسي لهذا التوجه.

كما حافظت الحكومة على سياستها المالية التوسعية لعام ٢٠١٩م، مدعومة بالارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط ومستويات الإنتاج حيث بلغ الإنفاق العام المتوقع حوالي ١,١٠٦ مليار ريال سعودي. ونرى في كي بي إم جي في السعودية، أنَّ ميزانية المملكة الأعلى في تاريخها دليلٌ واضحٌ على مدى التزام قيادتها المضي قدما في تنفيذ برامج رؤية ٢٠٣٠ لتحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية.

تركز الموازنة العامة لعام ٢٠١٩م على الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والتجهيزات الأساسية والترفيه وسياسات دعم القطاع الخاص في عدة مجالات كالسياحة وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .

كما نتوقع أن تكون السنة المالية ٢٠١٩م سنة إيجابية للاقتصاد السعودي. فحسب بيان الميزانية العامة للعام ٢٠١٩م الصادر عن وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما نسبته ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٩م، نتيجة زيادة إنتاج النفط في الفترة الأخيرة والاستمرار في تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية. ويتوقع أن يبلغ التضخم ما نسبته ٢,٣ في المئة جراء تقليص سقف إيرادات المنشأة الملزمة بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة واستمرار الإصلاحات التدريجية في أسعار الطاقة المحلية.

سيكون الإنفاق في عام ٢٠١٩م متمركزا على خلق فرص عمل في ظل تركيز الحكومة على عدة مبادرات تستهدف سد الفجوة بين أجور القطاعين الخاص والحكومي ورفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل.

من الجدير ذكره أنه يجب تنفيذ هذه المبادرات حسب الأولويات والتدرج المنطقي للوصول إلى الأهداف المنشودة ولتجنب التأخير في تنفيذها وحدوث نتائج غير متوقعة.

يتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات الدولة العامة نحو ٩٧٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، مرتفعة بنسبة ٩ في المئة عما كانت عليه في عام ٢٠١٨م حيث يتوقع أن تبلغ حوالي ٨٩٥ مليار ريال سعودي. وتشكل الإيرادات النفطية ما نسبته ٦٨ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٩م.

كما يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة حوالي ١٣١ مليار ريال سعودي بما نسبته ٤,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩م، مقارنة مع نحو ١٣٦ مليار ريال سعودي بما نسبته ٤,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨م؛ مما يعكس التزام الدولة بتحقيق التوازن المالي في عام ٢٠٢٣م. ويتوقع أن يبلغ الدين العام في نفس الفترة حوالي ٦٧٨ مليار ريال سعودي بما نسبته ٢١,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٩م، وذلك مقارنة مع نحو ٥٦٠ مليار ريال سعودي أو ما يعادل ١٩,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨م.

ونرى في كي بي إم جي أهمية التوجه لدى الحكومة في زيادة مشاركة القطاع الخاص والاستمرار في مبادرات التخصيص ذات الصلة حيث تهدف الحكومة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ورفع مساهمته لتحقيق أهدافها، بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠. ونشعر بأهمية توسيع التواصل مع القطاع الخاص ومشاركته بحيث يضطلع بدور أكبر في القطاع غير النفطي وبرامج تحقيق الرؤية، ويتعين على الحكومة أيضا رفع على جهودها المبذولة وسياساتها العامة في سوق العمل لدعم التوظيف في القطاع الخاص.

ستؤدي ضريبة القيمة المضافة، التي دخلت في حيز التنفيذ في شهر يناير من عام ٢٠١٨م، إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ومعدلات التضخم وسيكون لها تبعات طفيفة على الاستهلاك الخاص. ويتوقع أن تخف وتيرة هذه التبعات في عام ٢٠١٩م عندما تتقلص آثار تنفيذ الضريبة المضافة ورفع الإعانات.

ومن المهم كسب ثقة المستثمرين المحليين والخارجيين أيضا، خاصة من خلال استمرار الحكومة في رفع مستوى الشفافية في جميع المجالات. ويعكس ذلك إصدار الدولة البيان التمهيدي للميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٩م، وهو الأول من نوعه، في اليوم الثلاثين من شهر سبتمبر من عام ٢٠١٨م، والذي يهدف إلى زيادة توجه المملكة نحو المزيد من الإفصاح والشفافية.

وختاماً : نرى أن جهود الحكومة المبذولة وتركيزها على تحقيق الاستدامة والتوازن في المالية العامة مفيد للأعمال ويدعم عمليات اتخاذ القرار، وتعكس موازنة هذا العام النظرة التفاؤلية للحكومة ونحن سُعداء بتقديم مرئياتنا حول الموازنة العامة .

KPMG
© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

ملخص تنفيذي

السنة المالية لعام ٢٠١٩م

المخرجات الأساسية

أعلنت المملكة العربية السعودية عن أكبر إنفاق متوقع لها في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م، حيث تجاوز حاجز التريليون لأول مرة في تاريخيها إذ بلغ الإنفاق المتوقع حوالي **١,١ تريليون ريال** سعودي. من المتوقع أن يُركز الإنفاق في عام ٢٠١٩م على خلق المزيد من الوظائف كما سيكون لهذه الميزانية آثارًا إيجابية على القطاعات الحالية والجديدة التي تهدف الحكومة لتطويرها. ومن المهم إعطاء الأولوية للإصلاحات لتلافي التأخير. يُركز الإنفاق في عام ٢٠١٩م على إيجاد الوظائف وسيكون له آثارًا إيجابية على القطاعات الحالية والجديدة، بما فيها النقل والصحة والمشاريع الضخمة.

تُركز الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م على رفع النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية ودعم القطاع الخاص. لذا، تعكس هذه الميزانية التزام القيادة بالاستمرار في برامج رؤية ٢٠٣٠م بالتوازي مع التزامها بتحقيق المستهدفات الاقتصادية والتوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٣م. ونرى أهمية رفع مساهمة القطاع الخاص وفعالية التواصل معه في هذا الصدد.

يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي **٢,٦ في المئة** في عام ٢٠١٩م، مدفوعًا بشكل رئيس بتحسن نظرة المستثمرين والمستهلكين في ضوء ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الرأسمالي، والمتوقع أن يصل إلى **٢٤٦ مليار ريال** سعودي بزيادة نسبتها **٢٠ في المئة** عن عام ٢٠١٨م.

من المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية إلى حوالي **١٣١ مليار ريال** سعودي في عام ٢٠١٩م، مقارنة مع **١٣٦ مليار ريال** سعودي في العام السابق، مما يعكس التزام الحكومة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والتوازن المالي بحلول العام ٢٠٢٣م. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى زيادة كفاءة الإنفاق العام وارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية.

يتوقع أن تحقق الإيرادات غير النفطية ارتفاعًا جديدًا لتصل إلى حوالي **٣١٣ مليار ريال** سعودي في عام ٢٠١٩م، مرتفعة بما نسبته ٩ في المئة عن عام ٢٠١٨م حيث من المتوقع أن تبلغ **٢٨٨ مليار ريال** سعودي. ويرجع هذا الارتفاع، جزئيًا، إلى فرض ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨م، وهي تمثل إحدى جهود الحكومة لتنويع الإيرادات العامة. ومن المهم، هنا، الموازنة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي لمنع إضرارها بنمو المنشآت المتوسطة والصغيرة.

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

ملخص تنفيذي

للسنة المالية لعام ٢٠١٩م

الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية ٢٠١٩م

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م ولعام ٢٠١٨م، وزارة المالية

التغير بين ميزانية السنة المالية ٢٠١٨م وموازنة السنة المالية ٢٠١٩م

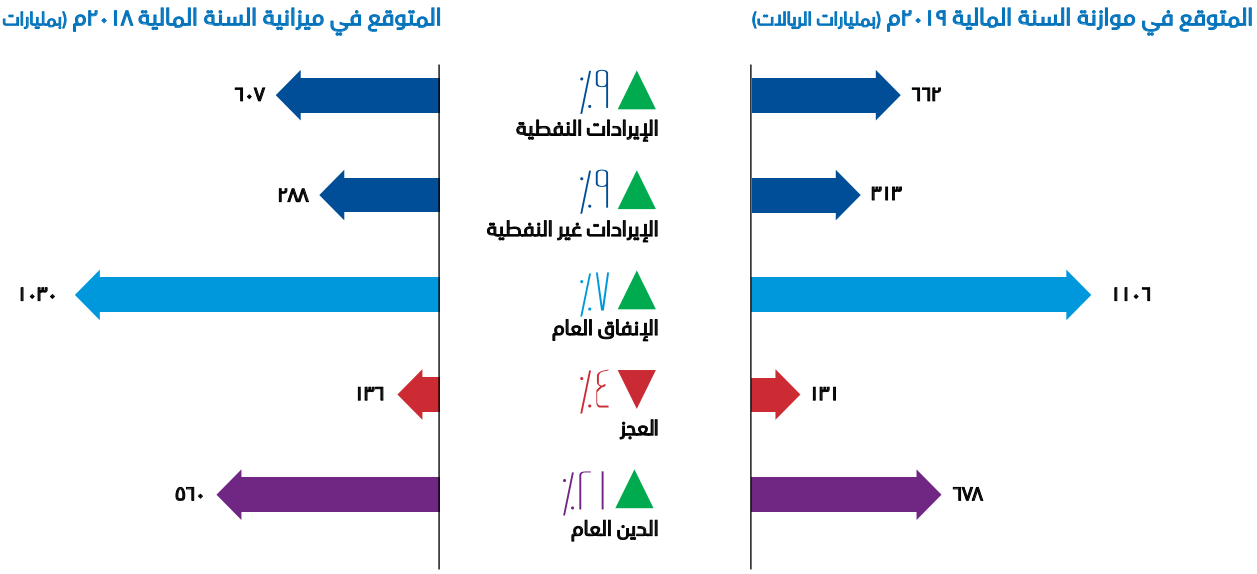

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م ولعام ٢٠١٨م، وزارة المالية

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

نقاط رئيسية

تهدف الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل. وتدعم المملكة العربية السعودية أهداف رؤية ٢٠٣٠ من خلال تخصيص حوالي ١,١ تريليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م للإنفاق العام وخصصت منها نحو ٢٤٦ مليار ريال سعودي كنفقات رأسمالية لدعم مشاريعها للبنية الأساسية. وفيما يخص عجز الميزانية، تتجه الحكومة نحو إحراز هدفها للتوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٣م حيث يتوقع أن يبلغ العجز حوالي ١٣١ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م.

إيرادات المملكة العربية السعودية للسنة المالية ٢٠١٩ م

الإيرادات العامة, ٩٧٥ مليار ريال

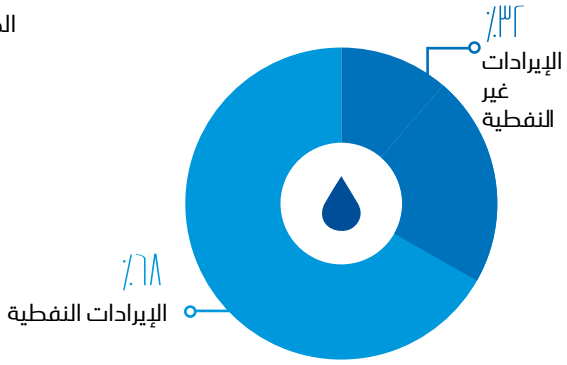

الإيرادات غير النفطية, ٣١٣ مليار ريال

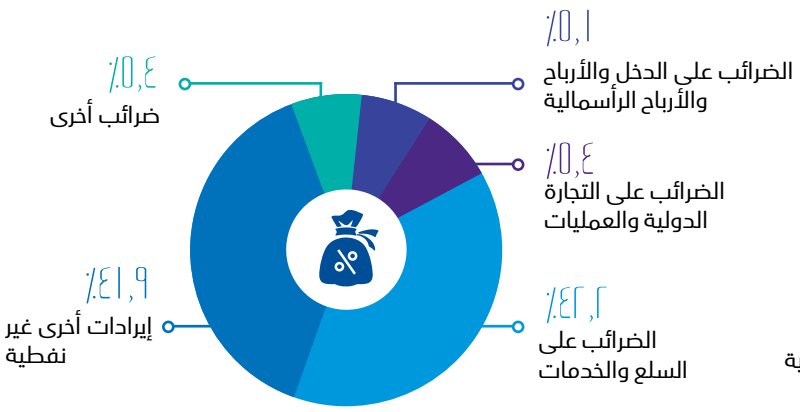

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

الإنفاق العام للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٩م

الإنفاق العام حسب المكونات, ١,١ تريليون ريال

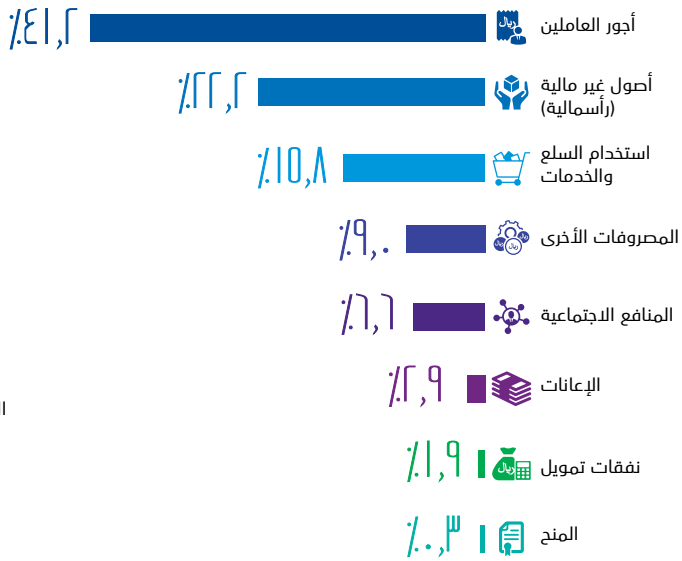

الإنفاق العام حسب القطاع, ١,١ تريليون ريال

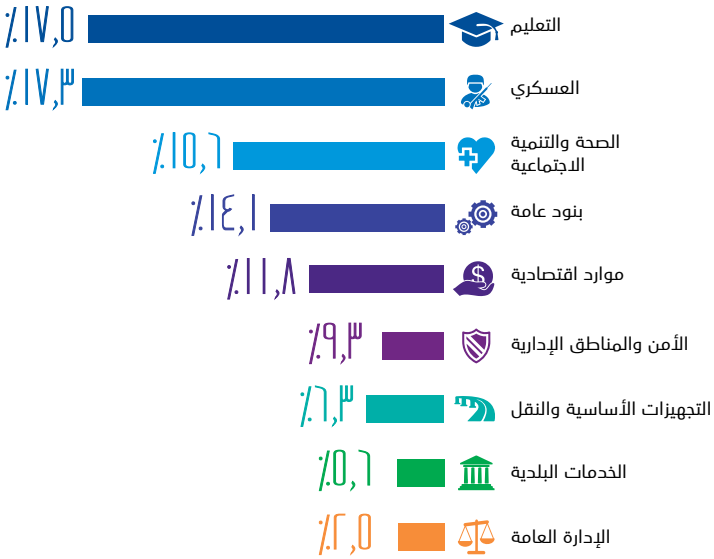

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م

نظرة على الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية للعام المالي ٢٠١٩م

وضعت الحكومة أهداف للنمو الاقتصادي تتسم بنظرة تفاؤلية وتركز على تنويع الاقتصاد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص واستمرار المحافظة على استدامة المالية العامة وتحقيق التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٣م، وقد وافق مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية على الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م في ١٨ من شهر ديسمبر لعام ٢٠١٨م؛ بهدف تحقيق المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية لرؤية ٢٠٣٠. وقد انطوت الموازنة على تعديلات بسيطة على البيان التمهيدي للميزانية العامة، الذي صدر في ٣٠ من شهر سبتمبر لعام ٢٠١٨م.

تهدف وزارة المالية، بغية تعزيز النمو الاقتصادي، إلى زيادة مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م بما نسبته ٧ في المئة لتبلغ نحو ١,١٠٦ مليار ريال سعودي، مع التوقع بأن يبلغ إنفاق السنة الحالية حوالي ١,٠٣٠ مليار ريال سعودي. ويعد مستوى الإنفاق المقدر الأعلى في تاريخ المملكة حتى هذه اللحظة. ويهدف رفع الإنفاق الرأسمالي والمبادرات الحكومية التي تم طرحها في عام ٢٠١٨م، (مثل: برنامج حساب المواطن وحزمة تحفيز القطاع الخاص وغيرها)، إلى تسريع عملية الإصلاحات الهيكلية والمساعدة في تطوير القطاع الخاص؛ مما سيحرك النمو الاقتصادي ويعمل على خلق المزيد من الوظائف للمواطنين.

حسب التوقعات الأولية لوزارة المالية، يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما نسبته ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٩م، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الأخير في أسعار النفط والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. ويتوقع أن يبلغ التضخم ٢,٣ في المئة، مدفوعاً بانخفاض تبعات ضريبة القيمة المضافة ومصحوباً بالزيادة المستمرة في تصحيح أسعار الطاقة المحلية. ومن جهة أخرى قد يساعد توسيع دائرة الضرائب الحكومية في تنويع مصادر الإيرادات، كما ستساعد إضافة إلى جهود الدولة في رفع كفاءة الإنفاق في تحقيق مستهدفات التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٣م.

الإيرادات العامة

تركز المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر على زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال بعض المبادرات كضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك لا يزال يتوقع أن تستمر الإيرادات النفطية في الاستحواذ على النصيب الأكبر من الإيرادات العامة في المستقبل القريب.

وفقا لوزارة المالية، يتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات بنحو ٨,٩ في المئة ليبلغ حوالي ٩٧٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م مقارنة مع نحو ٨٩٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م. ويتوقع أن يظل النفط المساهم الرئيس في إيرادات المملكة ليصل ٦٨ في المئة في عام ٢٠١٩م (بقيمة ٦٦٢ مليار ريال سعودي). ويتوقع أن ينمو نصيب الإيرادات غير النفطية في عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٣٢ في المئة وأن تبلغ قيمته نحو ٣١٣ مليار ريال سعودي. (الشكل ١)

نرى أن زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال فرض الضرائب خطوة جيدة، إلا أنه يتعين على الحكومة مراعاة آثارها الجانبية المختلفة، فعلى سبيل المثال: قد يكون لفرض المزيد من الضرائب في الوقت الراهن بعض الآثار على مستوى الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الطلب؛ مما يؤثر سلبا على النمو كما يستحسن أن تستهدف بعض السياسات الضريبية، مثل رسوم المقابل المالي على الوافدين وظائف محددة لتحقيق أهدافها المنشودة.

الشكل (١): الإيرادات العامة (بمليارات الريالات)

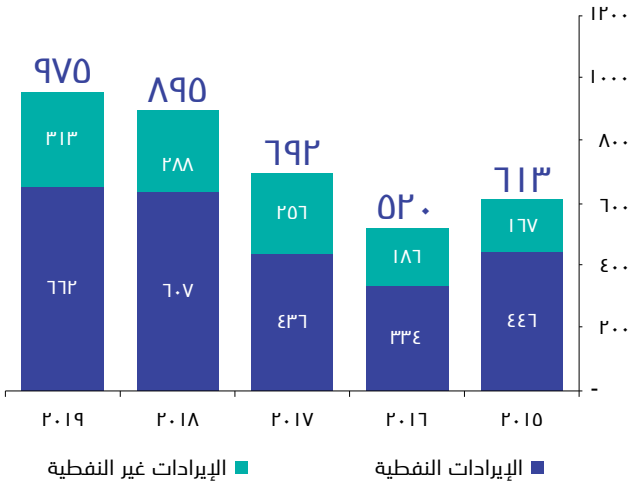

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

أعلنت الحكومة السعودية عن أكبر موازنة عامة في تاريخها للسنة المالية ٢٠١٩م إذ بلغت نحو ١,١ ترليون ريال سعودي. وتتماشى الخطة المقررة للموازنة مع الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٣م وذلك من خلال الاستمرار في إصلاحات الضبط المالي والإيرادات. وقدر إجمالي الإيرادات العامة بنحو ٩٧٥ مليار ريال سعودي للسنة المالية ٢٠١٩م، بزيادة نسبتها ٨,٩ في المئة عن السنة السابقة، وذلك استناداً على الارتفاعات المتوقعة في الإيرادات النفطية. كما يتوقع أن تدفع الزيادة الناجمة عن تحصيل ضريبة القيمة المضافة والمقابل المالي على الوافدين نمو الإيرادات غير النفطية.

د. حسين إبراهيم أبو ساق
كبير الاقتصاديين ورئيس وحدة البحوث والدراسات الاقتصادية
كي بي إم جي في المملكة العربية السعودية

الإيرادات النفطية

يتوقع أن تنمو الإيرادات النفطية بما نسبته ٩ في المئة من نحو ٦٠٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م إلى ٦٦٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م. ويتوقع أن يكون هذا النمو مدفوعاً بالارتفاعات النسبية في أسعار النفط ومستويات الإنتاج التي بدأت في النصف الأول من عام ٢٠١٨م، والتي قد تستمر في عام ٢٠١٩م.

تمثل الصادرات النفطية وإصلاحات أسعار الطاقة المصدرين الرئيسين للإيرادات النفطية ويعد الأول صاحب الدور الأكبر فيهما (الشكل ٢). ويعزى هذا إلى جهود الحكومة الرامية إلى تصحيح أسعار الطاقة المحلية من خلال تقليص الإعانات التي تمنحها الدولة وإعادة توجيه الموارد نحو مجالات تنموية أخرى. ويتوقع أن تقوم الحكومة برفع أسعار الوقود المحلية للاستخدام التجاري (مثل وقود الطائرات النفاثة والكيروسين) في عام ٢٠١٩م.

تدرك الجهات المسؤولة أن النفط هو المصدر الرئيس للإيرادات العامة وأن المركز المالي للحكومة معتمد على تذبذبات أسعار النفط العالمية ويتأثر بها. لذا، فإن الحكومة عازمة على الاستمرار في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ولا يُتوقع أن يؤدي أي ارتفاع مستقبلي في أسعار النفط إلى التقليل من عزمها في تنويع اقتصادها ومصادر إيراداتها.

الإيرادات غير النفطية

يتوقع أن تبلغ الإيرادات غير النفطية حوالي ٣١٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، أي بارتفاع ٩ في المئة عن العام السابق حيث بلغت حينئذ نحو ٢٨٨ مليار ريال سعودي، ويعكس هذا الارتفاع جهود الحكومة المتواصلة لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط (الشكل ٣).

يتوقع أن تكون الزيادة في الإيرادات غير النفطية في عام ٢٠١٩م مدفوعة بشكل رئيس بارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة. وبهدف توسيع شبكة الضرائب، يتوقع تخفيض الحدود الدنيا المحددة لإيرادات النشاط التجاري الذي يسري عليه الضرائب من مليون ريال سعودي أو أكثر إلى ٣٧٥ ألف ريال سعودي أو أكثر، والذي يتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠١٩م. ويتوقع أن تساهم الزيادة في ضريبة القيمة المضافة لتصل الى ٤٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، مسجلة ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٣,١ في المئة عن العام السابق، ويتوقع أن تساهم زيادة المقابل المالي على الوافدين ليصل إلى ٥٦,٤ مليار ريال من الإيرادات غير النفطية. حيث من المتوقع أن يرتفع المقابل المالي على الوافدين إلى ٣٠٠ ريال سعودي للمرافق الواحد ومن ٥٠٠ ريال سعودي إلى ٦٠٠ ريال سعودي للوافد (يعتمد المقابل المالي على نسبة السعودة في مؤسسة صاحب العمل).

تعتبر الضرائب سياسة دولية متبعة ولها العديد من الإيجابيات، إلا أنه يتعين أن يكون تطبيقها في المرحلة المناسبة من مراحل الدورة الاقتصادية؛ ولهذا فقد يكون من المفيد اتباع نهج متوازن في تطبيق هذه السياسة، للمحافظة على استدامة النمو في الاقتصاد السعودي، خصوصا بعد أن شهد الاقتصاد السعودي انكماشا في عام ٢٠١٧ مالبث بالتحسن بعد ذلك؛ ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي، يُفضل المحافظة على نهج متوازن في تطبيق السياسة الضريبية.

الشكل (٢): مكونات الإيرادات النفطية (بمليارات الريالات)

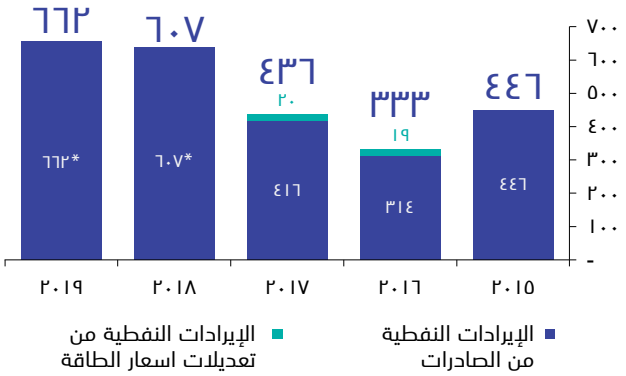

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، بيانات اخرى لوزارة المالية

ملاحظة: * الإيرادات النفطية لعامي ٢٠١٩م و٢٠١٨م تتضمن الصادرات النفطية وتصحيح أسعار الطاقة

الشكل (٣): مكونات الإيرادات غير النفطية (بمليارات الريالات)

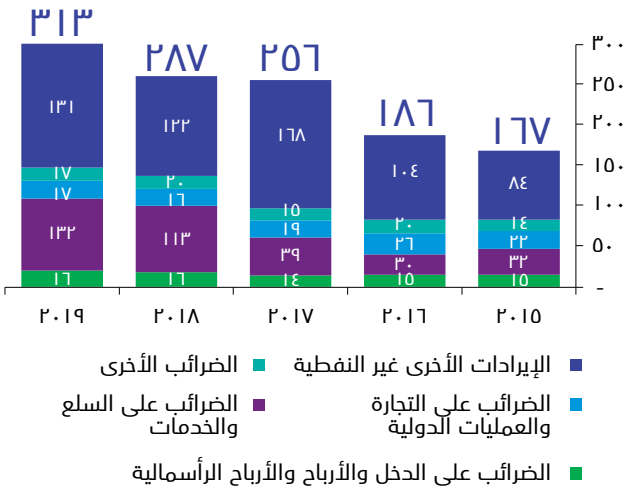

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، بيانات اخرى لوزارة المالية

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

مرئيات حول الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م

الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م

الإنفاق العام

رفعت وزارة المالية ما خصصته لإجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٩م بما نسبته ٧,٤ في المئة ليصل إلى ١,١٠٦ تريليون ريال سعودي مقارنةً مع إجمالي الإنفاق العام المقدر في عام ٢٠١٨، الذي بلغ نحو ١,٠٣٠ مليار ريال سعودي. ويركز الإنفاق العام في السنة المالية لعام ٢٠١٩م على تمويل البرامج الحكومية (مثل: برنامج حساب المواطن) وتنفيذ المبادرات ذات الصلة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠. وتدل هذه الزيادة في الإنفاق العام بوضوح على عزم الحكومة على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على أخذ الدور المنوط به في عجلة التنمية.

كما تركز الحكومة أيضا في موازنة العام ٢٠١٩م على التنمية القطاعية لمواصلة عملية التطوير في قطاعات التعليم والترفيه والسياحة والنقل. كما تحرص على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتنويع الاقتصاد وخلق مزيد من الفرص الوظيفية الملائمة للمواطنين.

وبينما تغطي النفقات المتوقعة في ميزانية العام المالي ٢٠١٩م جميع القطاعات، إلا أن الدولة أعطت الأولوية لقطاعات التعليم والقطاع العسكري وقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في السنوات الأخيرة حيث شكلت هذه القطاعات ما يقارب ٥٠ في المئة من إجمالي مخصصات الميزانية. وحسب ما أعلن عنه في الميزانية، يتوقع أن ترتفع النفقات الحالية (النفقات التشغيلية)، والتي استحوذت على أكبر نصيب من الإنفاق العام، بما نسبته ٤,٢ في المئة لتصل إلى حوالي ٨٦٠ مليار ريال سعودي في السنة المالية لعام ٢٠١٩م، مقارنة بتقديرات السنة المالية لعام ٢٠١٨م (التي بلغت نحو ٨٢٥ مليار ريال سعودي). ويتوقع أن يسجل الإنفاق على أجور العاملين انخفاضاً سنويًا بحوالي ٣,٨ في المئة ليصل إلى حوالي ٤٧٤ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م. ويرجح أن تؤدي نية الحكومة لتطوير قطاعات متعددة في زيادة الإنفاق الرأسمالي بما نسبته ٢٠ في المئة لتصل إلى حوالي ٢٤٦ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م (مقابل ٢٠٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م).

الشكل (٤): الإنفاق حسب المكونات لعام ٢٠١٩م (١,١ تريليون ريال)

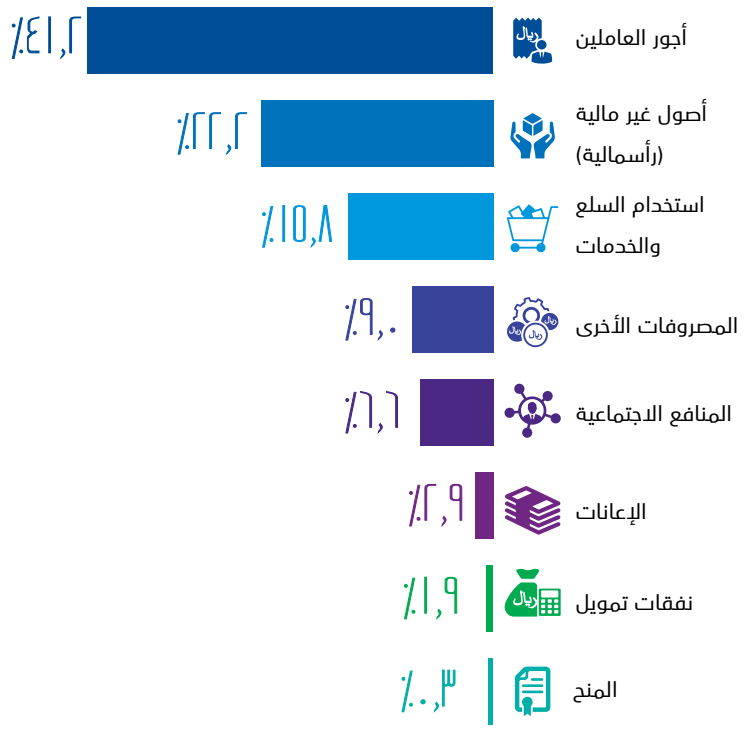

الشكل (٥): الإنفاق حسب القطاع لعام ٢٠١٩م (١,١ تريليون ريال)

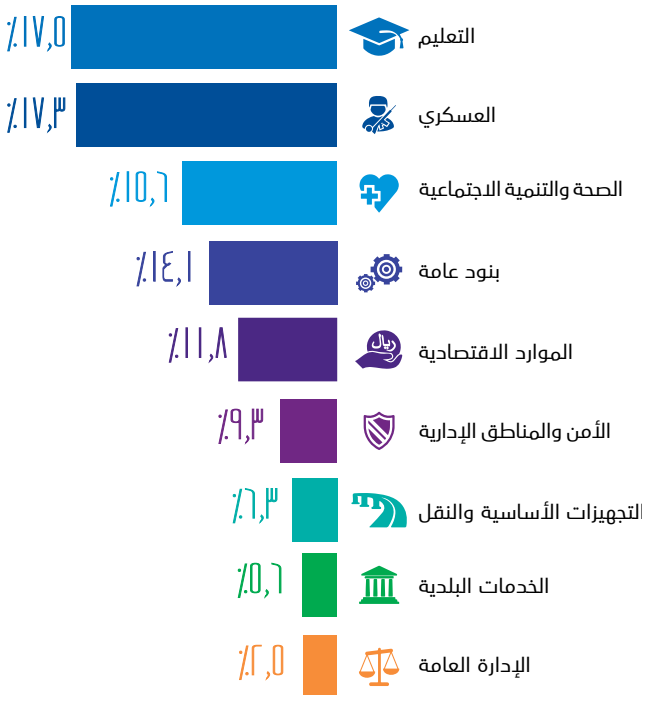

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

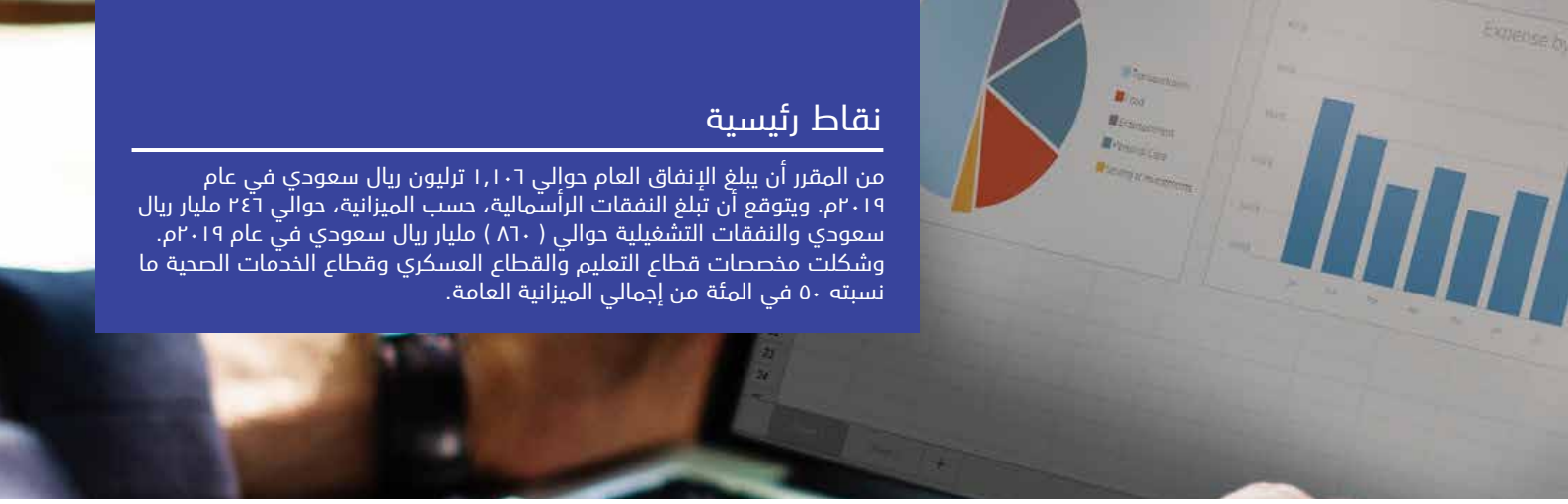

نقاط رئيسية

من المقرر أن يبلغ الإنفاق العام حوالي ١,١٠٦ ترليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م. ويتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية، حسب الميزانية، حوالي ٢٤٦ مليار ريال سعودي والنفقات التشغيلية حوالي (٨٦٠) مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م. وشكلت مخصصات قطاع التعليم والقطاع العسكري وقطاع الخدمات الصحية ما نسبته ٥٠ في المئة من إجمالي الميزانية العامة.

الإنفاق حسب القطاع

قطاع التعليم

يمثل التعليم إحدى الركائز المهمة في رؤية ٢٠٣٠. ونظرًا لاستمرار تركيز الحكومة على تطوير نظام التعليم في المملكة، استحوذ قطاع التعليم على أكبر نصيب من النفقات العامة في الميزانية السنوية حيث شكل المخصص له نحو ١٧,٥ في المئة في عام ٢٠١٩م. حيث خصصت الحكومة حوالي ١٩٣ مليار ريال سعودي لقطاع التعليم العام أي ما يعادل ٦ في المئة أقل من العام السابق ٢٠١٨م. ولتطوير جودة التعليم، أنشأت وزارة التعليم نحو ٧١٩ مدرسة جديدة في عام ٢٠١٨م، ويتوقع أن تستمر على هذه الوتيرة في عام ٢٠١٩م، حيث تهدف الحكومة إلى إنشاء حوالي ١,٠٦٩ مدرسة جديدة خلال الفترة بين عام ٢٠١٧م وحتى عام ٢٠١٩م.

وهنا يمكن الإشارة إلى ضرورة زيادة التركيز في قطاع التعليم على المهارات اللازمة لمواكبة التكنولوجيات الناشئة، مثل تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وما يصاحبها من المهارات الضرورية. ويمكن أن يقوم التعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتجسير الفجوة بشكل فعال وكبير بين الخريجين الجدد ومتطلبات سوق العمل.

القطاع العسكري

استحوذ الإنفاق على القطاع العسكري على أعلى نصيب من مخصصات الموازنة المملكة العربية السعودية، بعد قطاع التعليم، من الجدير بالذكر أن مخصصات الميزانية للقطاع العسكري تُقدر بثالث أكبر ميزانية في العالم في عام ٢٠١٧م. وقد خصصت الحكومة نحو ١٩١ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م للإنفاق العسكري، أي ما يعادل ١٧,٣ في المئة من إجمالي الميزانية (الشكل ٥)، وبإنخفاض قدره ١٢ في المئة عن عام ٢٠١٨م. ويوجه جزءًا من التمويل إلى إعداد استراتيجية أمنية وطنية جديدة تهدف إلى تحسين القدرات التشغيلية للقوات الدفاعية. ويُركز الإنفاق الاستثماري على تحديث العتاد العسكري الحالي (الجوي والبري والبحري) وفي الوقت نفسه تقدم الدولة أيضا نفقات رأسمالية لتعزيز المحتوى المحلي من الصناعات الدفاعية.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

استحوذت قطاعات الخدمات الصحية على ثالث أكبر حصة من نفقات الموازنة العامة للسنة المالية لعام ٢٠١٩م حيث شكلت حوالي ١٥,٦ في المئة منها. وقد نمت مخصصات الميزانية لهذا القطاع بنسبة ٨ في المئة لتصل إلى ١٧٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م ، مقارنة بمخصصاتها في عام ٢٠١٨م والتي بلغت نحو ١٥٩ مليار ريال سعودي. ويوجه الإنفاق العام في قطاع الصحة، في المقام الأول، نحو المبادرات الجديدة، مثل زيادة متوسط العمر المتوقع والحد من السمنة وتوطين صناعة الأدوية.

تقوم الحكومة أيضًا بتوجيه المخصصات المالية نحو إيجاد بنية أساسية قوية للخدمات الصحية من خلال بناء مستشفيات جديدة. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المستشفيات الجديدة التي استلمتها وزارة الصحة ٢٥ مستشفى خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠١٨م وتخطط لبناء مزيد من المستشفيات في المستقبل القريب. وتهدف الحكومة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية في الدولة من خلال طرح برنامج «جودة الحياة»، الذي يتضمن أنشطة رياضية ومبادرات ترفيهية، ويهدف إلى بناء مجتمع يتمتع فيه الأفراد بنمط حياة متوازن.

أعدت وزارة الصحة برنامجًا مستقلًا وكبيرًا لرفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات القائمة وقدراتها (بما في ذلك البنية الأساسية). إن إدراك الدور الإيجابي الذي قد يضطلع به القطاع الخاص، مع وجود قيود على حصوله على التمويل، يعد الدافع الرئيس وراء استثمار وزارة الصحة في جلب أفضل الممارسات في القطاع الخاص وتطبيقها في مختلف جهات الرعاية الصحية المتنوعة التابعة لها (ويجري الآن إعداد نماذج تشغيل جديدة لجذب مشاركة القطاع الخاص).

التجهيزات الأساسية والنقل

بلغ ما تم تخصيصه لمشاريع البنية الأساسية، بما في ذلك مشاريع النقل، حوالي ٧٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، أي ما يعادل ٦,٣ من إجمالي الميزانية العامة وبزيادة قدرها ٢٨ في المئة عن عام ٢٠١٨م. ويعزى هذا الاتجاه التصاعدي بشكل رئيس إلى زيادة الإنفاق على مترو الرياض (الذي يتألف من ستة خطوط تمتد على نحو ١٧٦ كم) وتطوير مطار الملك عبدالعزيز في جدة وغيرها من المشاريع التي دخلت مراحل إنجازها الأخيرة. تهدف الحكومة بعد ذلك إلى توجيه النفقات الرأسمالية نحو برامج رؤية ٢٠٣٠، والتي يمكن أن تساعد في تطوير البنية الأساسية للمملكة وتدفع بوتيرة نموها الاقتصادي. ولن يقتصر الإنفاق على تنمية البنية الأساسية على مخصصات الميزانية السنوية للحكومة، بل يتوقع أن يمارس القطاع الخاص دورًا أكبر في تطوير وتمويل وتشغيل البنية الأساسية. ولتحقيق هذا الهدف، تبنت الحكومة سياسة شراء مشاريع البنية الأساسية من خلال آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، وضعت الحكومة إطار عمل مركزي من خلال المركز الوطني للتخصيص للموافقة على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة والإشراف عليها.

ملاحظة: النفقات التشغيلية تشمل تعويضات العاملين، المنافع الاجتماعية، السلع والخدمات والمصروفات الأخرى

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

مرئيات حول الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م

الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م

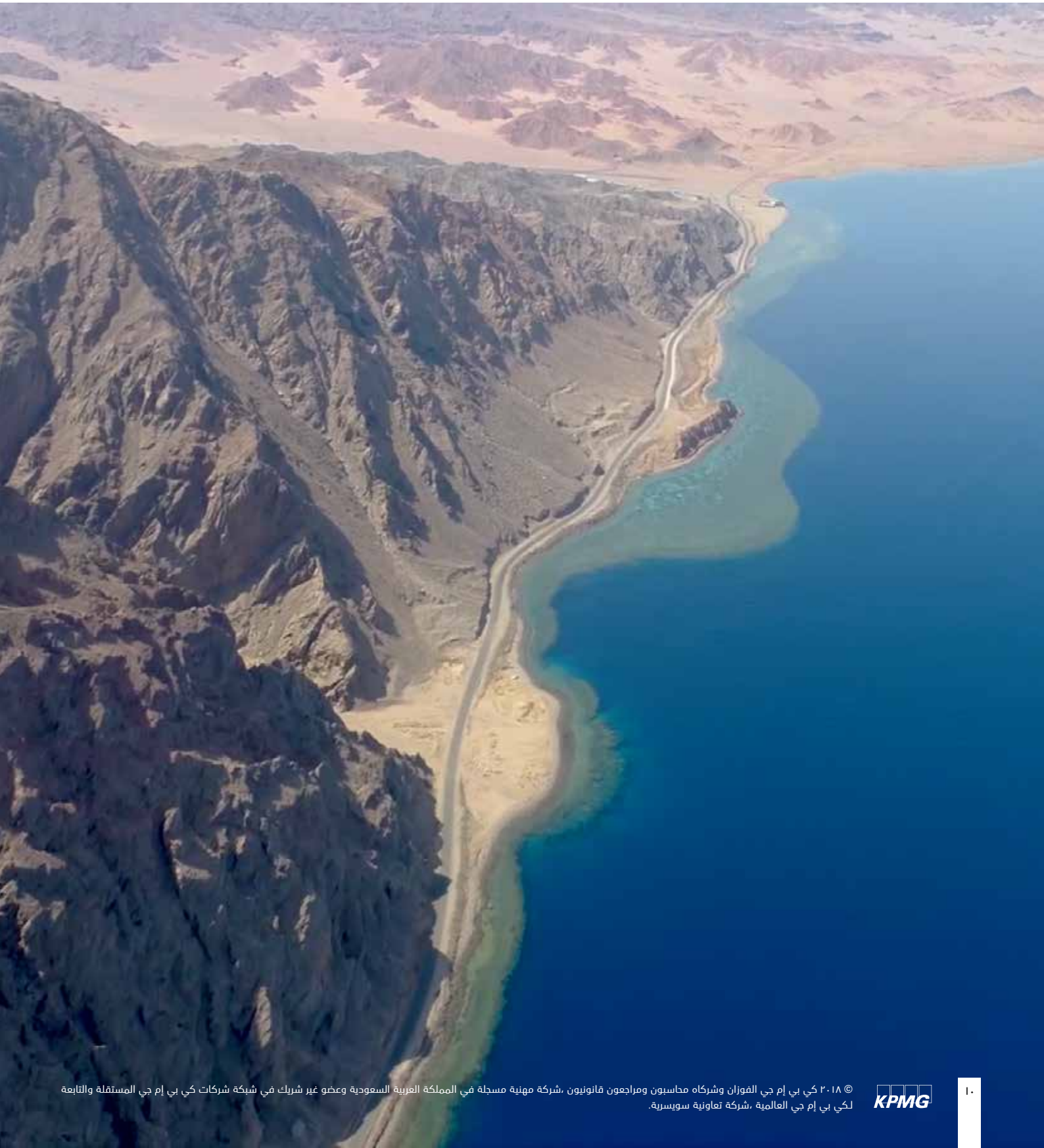

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

نقاط رئيسية

يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية حوالي ١٣١ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، مقارنة مع نحو ١٣٦ مليار ريال سعودي في ٢٠١٨م، مما يعكس عزم الحكومة لتحقيق التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٣م. ويتوقع أن يبلغ الدين العام حوالي ٦٧٨ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، مرتفعاً بنسبة٢١ في المئة عن عام ٢٠١٨م. ويعد مستوى الدين منخفضًا نسبيًا حسب المعايير المرجعية العالمية. ويتوقع أن يمول العجز عن طريق إصدار سندات دولية و محلية ومن خلال السحب من الاحتياطي العام للحكومة.

عجز المالية العامة

يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٩م حوالي ١٣١ مليار ريال سعودي (أي ما يعادل ٤,٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي المقدر للسنة المالية ٢٠١٩م)، مقابل نحو ١٣٦ مليار ريال سعودي (أي ما نسبته ٤,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٨م. وقد يُعزى انخفاض نسبة عجز المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة والارتفاعات المتوسطة في أسعار النفط في ٢٠١٩م. إن جهود الحكومة المتواصلة للحد من العجز في الميزانية تُبذل في المقام الأول لاكتساب ثقة المستثمرين وتحقيق هدف التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٣م. (الشكل ٦)

الشكل (٦): عجز المالية العامة (بمليارات الريالات)

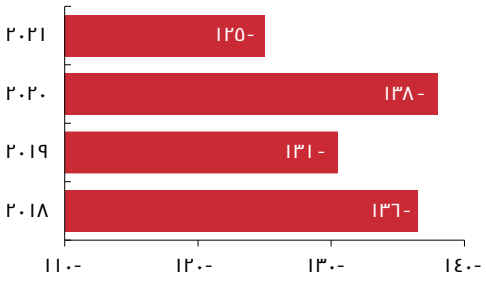

المصدر: البيان التمهيدي للميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

الدين العام

يتوقع أن يبلغ الدين العام حوالي ٦٧٨ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، أي ما يعادل ٢١,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر في عام ٢٠١٩م، مرتفعاً بنسبة ٢١,١ في المئة عن العام السابق إذ بلغ حينئذ نحو ٥٦٠ مليار ريال سعودي (الشكل ٧). وهذا يتماشى مع برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ الذي طرحته الحكومة، حيث حدد سقفاً للدين العام لا يتجاوز ما نسبته ٣٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع تمويل العجز في الميزانية من خلال إصدار سندات محلية ودولية ومن خلال السحب من الاحتياطي العام للحكومة.

.

وقد عملت الحكومة على زيادة نسبة إصدارات الديون الخارجية خلال الأعوام من٢٠١٦-٢٠١٨ بهدف منع الآثار السلبية لإصدارات الديون المحلية كانخفاض السيولة ومزاحمة في القطاع الخاص.

تُشير التقديرات إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة في عام ٢٠١٨م أقل بكثير من نظيراتها في الدول الأخرى (الشكل ٨). ونظراً لالتزامات المملكة وإصلاحاتها الأخيرة فيما يخص المالية العامة، رفعت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني للمملكة إلى أ + في شهر يونيو من عام ٢٠١٨م، مما يعكس بوضوح متانة الوضع المالي للمملكة.

الشكل (٧): الدين العام (بمليارات الريالات)

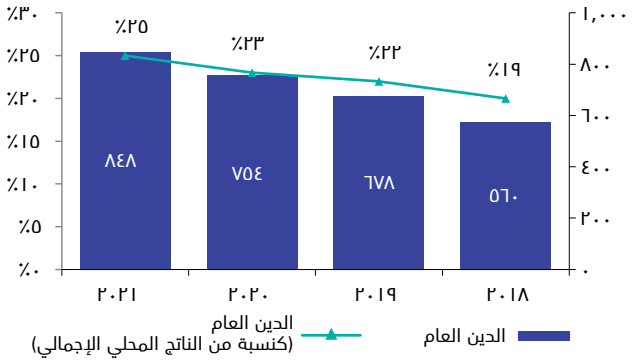

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

الشكل (٨): الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨م

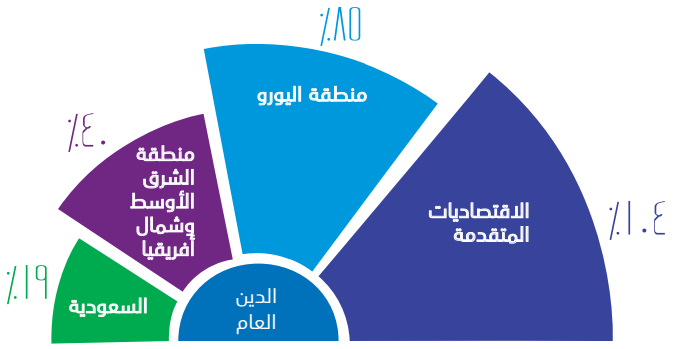

المصدر: تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الناتج المحلي الإجمالي

تحقيق رؤية ٢٠٣٠

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود عن رؤية ٢٠٣٠ في الخامس والعشرين من أبريل ٢٠١٦، لتنويع الاقتصاد وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات، وتسعى هذه الرؤية التنموية الطموحة إلى تفعيل إمكانات القطاع الخاص بشكل رئيسي، الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج الوطني المحلي الإجمالي لتصل إلى ما نسبته ٦٥ بالمئة بحلول عام ٢٠٣٠م.

يتوقع أن تدعم الموازنة التوسعية لعام ٢٠١٩م العديد من أهداف رؤية ٢٠٣٠ مثل رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التحول الرقمي والتركيز على العديد من القطاعات، مثل قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والتصنيع والرعاية الصحية والسياحة والتجزئة.

الجدير بالذكر أنه في ظل رؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تعزيز خطط وجهود المملكة للتحول الرقمي؛ أشار تقرير استطلاع آراء الرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية، الذي أعدته كي بي إم جي في السعودية في عام ٢٠١٨م إلى تركيز الدولة على الاستثمار في مجالات التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز والتنقيب في البيانات والتكنولوجيا السحابية.

أخيرا يجب الإشارة أنه تم إعداد برامج تحقيق الرؤية للتأكد من تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠، والتي سوف تراجع كل خمس سنوات، وفي الوقت الراهن، تم الإعلان عن اثني عشر برنامجاً تنفيذياً شاملاً. كما حددت الحكومة عدداً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي يشرف على تنفيذها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

ويتوقع أن تسهم هذه البرامج في نمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الاستثمارات عبر برامج التخصيص.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفقاً لتقديرات وزارة المالية، بما نسبته ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٨م بعد تسجيله انكماشاً بنسبة ٠,٨٦ في المئة في عام ٢٠١٧م (الشكل ٩). ويمكن أن يعزى التعافي الاقتصادي في عام ٢٠١٨م، حسب تحليلات كي بي إم جي، إلى ارتفاع أسعار النفط التدريجية في الأشهر التسعة الأولى من العام نفسه وإلى زيادة إنتاج النفط وطرح حزم تحفيز القطاع الخاص.

من الجدير بالذكر بأن تقرير استطلاع آراء الرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية، الذي أعدته كي بي إم جي في السعودية في عام ٢٠١٨م، يشير إلى ثقة نحو ٧٢ في المئة من الرؤساء التنفيذيين في السعودية في تطلعات النمو الاقتصادي، وإلى ثقة نحو ٩٢ في المئة منهم في نمو أعمال شركاتهم وقطاعاتهم . ويشير هذا التقرير أن حوالي ٩٤ في المئة من هؤلاء أكثر ثقة بشأن الاقتصاد العالمي مقارنة مع ٦٧ في المئة من نظرائهم في الدول الأخرى.

الشكل (٩): تحليل مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (٪)

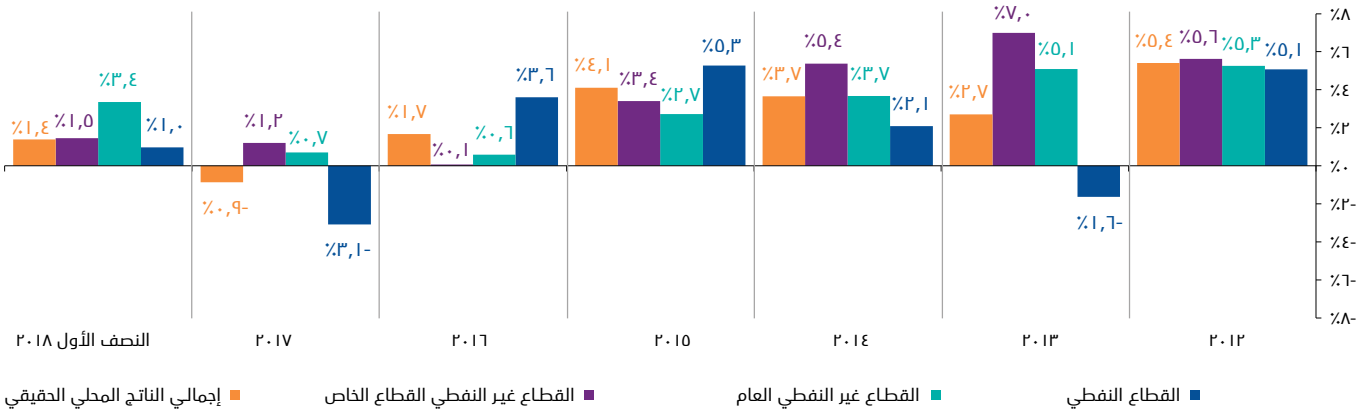

المصدر: الحسابات القومية، الهيئة العامة للإحصاء

KPMG
© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

"تماشياً مع رؤية ٢٠٣٠، تخطو الحكومة بثبات نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وأقل تأثراً بتقلبات أسعار النفط من خلال تنفيذ اثني عشر برنامجا اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك برنامج التخصيص وبرنامج تطوير القطاع المالي إضافة إلى الإعلان عن حزم تحفيز القطاع الخاص."

إسماعيل دحام العاني
رئيس القطاع الحكومي في كي بي إم جي في السعودية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي نمواً سنوياً بمعدل ١ في المئة خلال النصف الأول من ٢٠١٨م جراء ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام ومشاريع التكرير، مثل مصفاة جازان. كما أنه في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٨م، نجحت المملكة العربية السعودية بتشغيل خط أنابيب جديد يربط شركة نفط البحرين (بابكو) مع شركة أرامكو السعودية لنقل حوالي ٣٥٠،٠٠٠ برميل من النفط الخام يومياً بشكل أفضل. ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء، بلغ النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي ما نسبته ١,٣ في المئة في الربع الثاني لعام ٢٠١٨م، وشكلت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ما نسبته ٤٤ في المئة (الشكل ١٠). وفي شهر يونيو من عام ٢٠١٨م، اتفقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا على زيادة إمدادات النفط بمقدار مليون برميل يومياً لسد نقص المعروض من فنزويلا وإيران. ومن الجدير بالذكر بأن الدول المشاركة في أوبك والدول غير المشاركة في أوبك اتفقت في الخامس من ديسمبر ٢٠١٨م بتقليص ١,٢ مليون برميل/اليوم ابتداء من ١ يناير ٢٠١٩م، ولمدة ستة أشهر بشكل مبدئي.

الشكل (١٠): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي ومساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

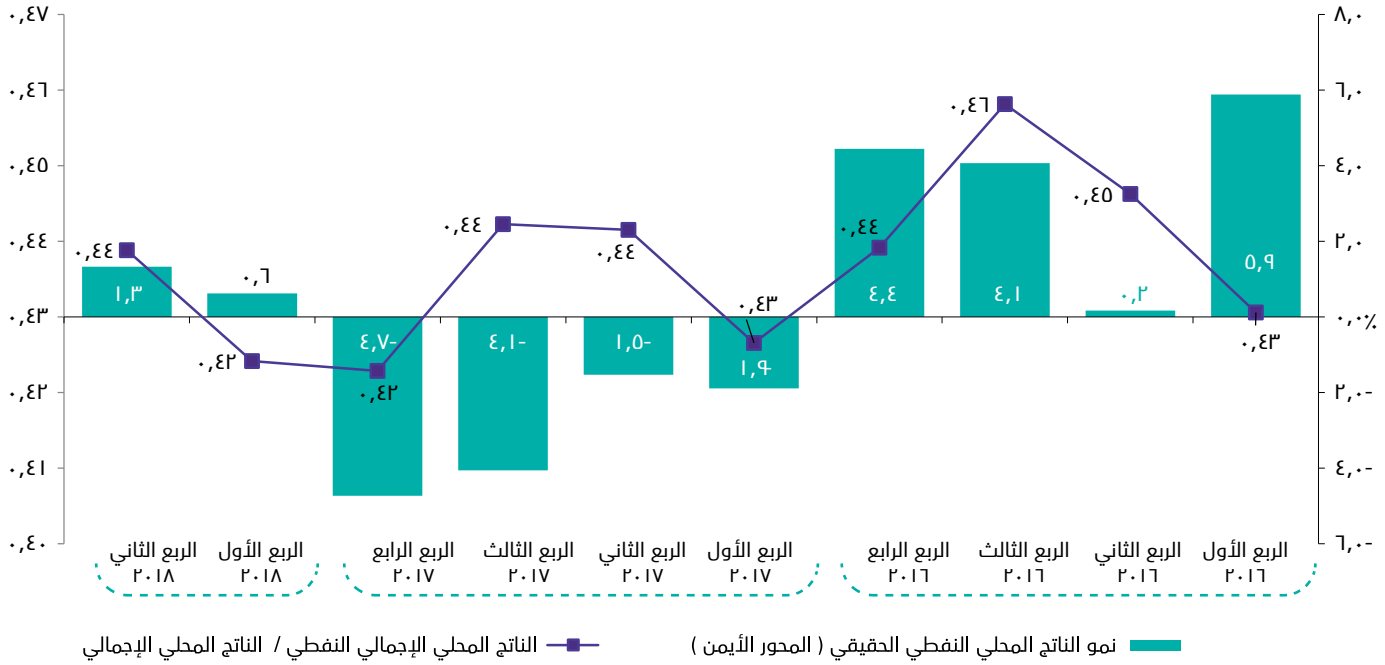

المصدر: الحسابات القومية، الهيئة العامة للإحصاء

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الناتج المحلي الإجمالي

ب) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط ويتوقع أن تدعم الخدمات والصناعات التحويلية النمو في المستقبل. ويمكن للجهود المبذولة والمبادرات المطروحة ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠ أن تحد من اعتماد اقتصادها على النفط وتؤسس لاقتصاد متنوع أقل تأثرًا بتقلبات أسعار السلع الأساسية.

قُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بما نسبته ٢ في المئة في النصف الأول من عام ٢٠١٨م. ويمكن أن يُعزى ذلك بشكل رئيس إلى إنفاق الدولة واستثماراتها العامة. وبلغ النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفعلي غير النفطي نحو ٢,٤ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، حيث شكل نحو ٥٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي (الشكل ١١). ويمثل هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي مؤشرًا جيدًا بعد انخفاضه لثلاثة أرباع متتالية.

وتشجع الإصلاحات التي تتخذها الدولة ومستوى الثقة المتحسن إلى زيادة استثمارات المستثمرين المحليين والخارجيين في القطاع الخاص، التي من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال استغلال إمكاناته المتاحة. ويتوقع أن يؤدي الاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق الرؤية، خاصة برنامج التخصيص وبرنامج تطوير القطاع المالي، إلى تعزيز نمو القطاع غير النفطي على المدى المتوسط والبعيد.

الشكل ١١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ومساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

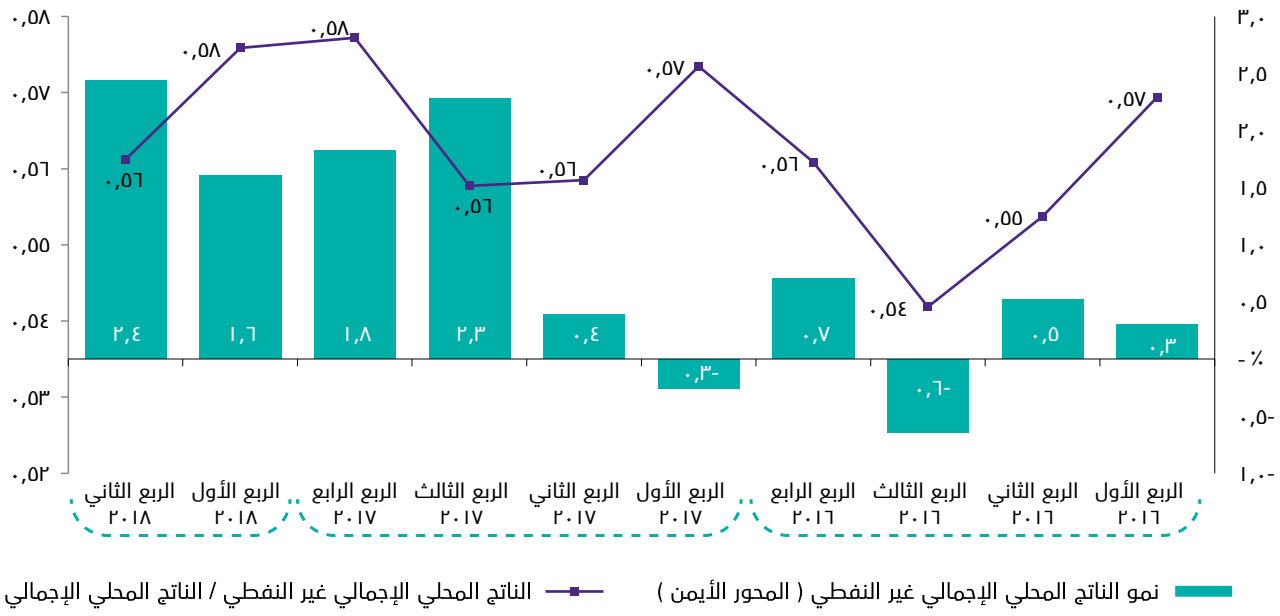

المصدر: الحسابات القومية، الهيئة العامة للإحصاء

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

التضخم في المملكة العربية السعودية

التضخم في المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠١٨م

دخلت ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية حيز التنفيذ في شهر يناير من عام ٢٠١٨م وذلك لإيجاد مصادر بديلة للإيرادات. وتم فرض ضريبة القيمة المضافة، التي تبلغ ما نسبته ٥ في المئة على معظم السلع والخدمات، مثل الأغذية والمشروبات، والنقل الداخلي، والفنادق، والتعليم الخاص والرعاية الصحية الخاصة؛ وهو ما خلق ضغوطاً تصاعدية على الأسعار.

بلغ متوسط معدل التضخم حتى شهر أكتوبر من عام ٢٠١٨م ما نسبته ٢,٧ في المئة، وفقاً للمؤشر الشهري للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، الذي تُصدره الهيئة العامة للإحصاء، بينما قدرت وزارة المالية أنه سجل نحو ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٨م، وذلك مقارنةً بتحقيقه متوسط انكماش بلغ نحو ٠,٨ في المئة في عام ٢٠١٧م (الشكل ١٢). ويمكن أن يعزى هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكلفة، في المقام الأول، إلى ضريبة القيمة المضافة التي فرضتها الحكومة، وتصحيح أسعار الطاقة. مما شكل ضغوطاً تضخمية على مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة.

كان لمجموعة الأغذية والمشروبات (بسبب ضريبة القيمة المضافة) ومجموعة النقل المحلي (بسبب أسعار الطاقة) الأثر الأكبر على مؤشر التضخم العام في عام ٢٠١٨م. وقد ساهم أيضاً ارتفاع الطلب جراء ارتفاع الإنفاق الحكومي وإطلاق برنامج حساب المواطن في زيادة التضخم في عام ٢٠١٨م.

بدأ تراجع التضخم في قطاع الإسكان من عام ٢٠١٥م واستمر حتى النصف الأول من عام ٢٠١٨م، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى طرح برنامج (سكني)* الخاص بوزارة الإسكان ومبادراتها الأخرى. ومع زيادة المعروض من العقارات المتاحة، بدأت الأسعار في الانخفاض. وحققت أسعار الإيجارات الفعلية للمنازل انخفاضاً سنوياً بما نسبته ٦,٣ في المئة في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٨م. الجدير بالذكر أنه تم إطلاق برنامج (سكني) في شهر فبراير من عام ٢٠١٧م حسب بيانات وزارة الإسكان.

من المتوقع أن يتراجع التضخم في عام ٢٠١٩م، حيث بدأت تبعات ضريبة القيمة المضافة وتصحيح أسعار الطاقة في الانحسار. ويتوقع، حسبما هو موضح في الجدول (١)، أن يستقر التضخم عند معدل ٢,٠٥ في المئة في الفترة من عام ٢٠٢٠م إلى عام ٢٠٢١م

*ملاحظة: برنامج مقدم من قبل وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقاري قام بتوفير ٢٨٠,٠٠٠ وحدة سكنية (لعام ٢٠١٧م)

الشكل (١٢): معدل التضخم السنوي ومساهمة كل مجموعة في التضخم العام (٪)

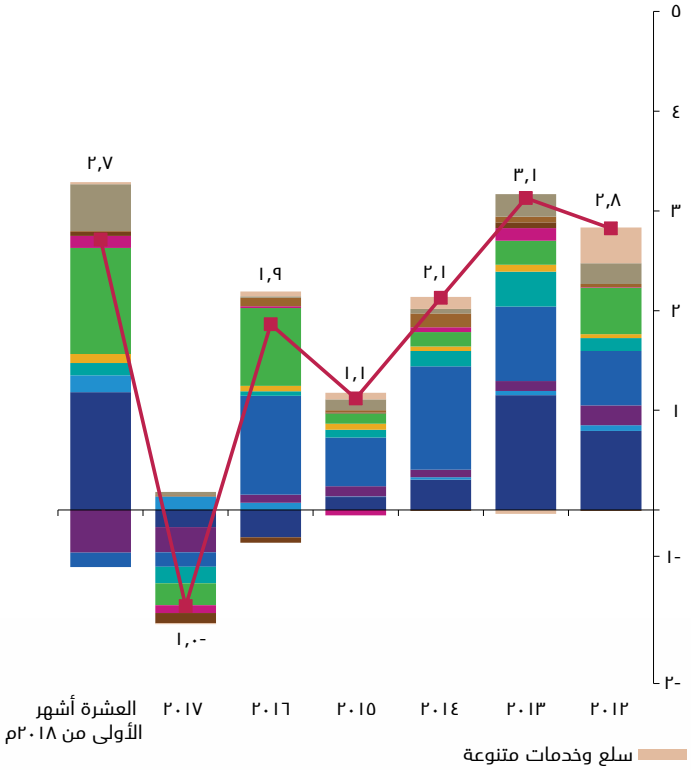

المصدر: تقرير التضخم، الهيئة العامة للإحصاء، تحليل كي بي إم جي

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية.

نقاط رئيسية

شهد اقتصاد المملكة ارتفاعًا في معدل التضخم حيث يتوقع أن يصل الى ٢,٦ بالمئة خلال عام ٢٠١٨م. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى فرض ضريبة القيمة المضافة وتصحيح أسعار الطاقة المحلية. ويتوقع أن ينخفض معدل التضخم السنوي إلى حوالي ٢,٠٥ في المئة خلال الفترة من عام ٢٠٢٠م إلى عام ٢٠٢١م مما نسبته ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٩م.

تبعات ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي

يهدف فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية بصفتها إحدى السياسات العامة المقررة والرامية إلى تنويع مصادر الإيرادات لتلافي الاعتماد على النفط. فقد أدى انخفاض العائدات النفطية خلال الفترة من عام ٢٠١٥م حتى عام ٢٠١٧م إلى انخفاض حاد في حسابات المالية العامة. واستثنت الهيئة العامة للزكاة والدخل عدداً من القطاعات الفرعية، مثل: إيجار الوحدات السكنية وتأجير إسكان الطلبة وخدمات التأمين وإعادة التأمين على الحياة. وأدت ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة التكاليف التشغيلية للشركات والتي تم تحميل معظمها بشكل عام على المستهلكين.

يتوقع أن يُحدث التوسع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في شهر يناير من عام ٢٠١٩م، والذي سيشمل الأنشطة التجارية التي تتراوح مبيعاتها ما بين ٣٧٥ ألفاً ومليون ريال سعودي، ارتفاعاً طفيفاً في الأسعار، ولا يتوقع أن يتسبب ذلك في زيادة كبيرة أو دائمة في التضخم الأساسي على المدى البعيد.

رغم ارتفاع حجم عمليات نقاط البيع (الذي يعد مثالاً جيداً يعكس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص بشكل عام) قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، إلا أنها ارتفعت مجدداً بشكل طفيف عن متوسطها على المدى البعيد بعد تطبيقها بفترة قصيرة (الشكل ١٣)، وقامت الحكومة بدعم الإنفاق الاستهلاكي الخاص من خلال إطلاقها برنامج حساب المواطن ومنحها بدل غلاء المعيشة؛ مما ساعد على الحد من تبعات ضريبة القيمة المضافة على السعوديين من ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة.

الجدول (١): توقعات التضخم

مستوى التضخم في المملكة العربية السعودية (٢٠١٨-٢٠٢١)				
٪	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
معدل التضخم	٢,٦٪	٢,٣٪	٢,١٪	٢,٠٪

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

الشكل (١٢): قيمة عمليات نقاط البيع (بمليارات الريالات)

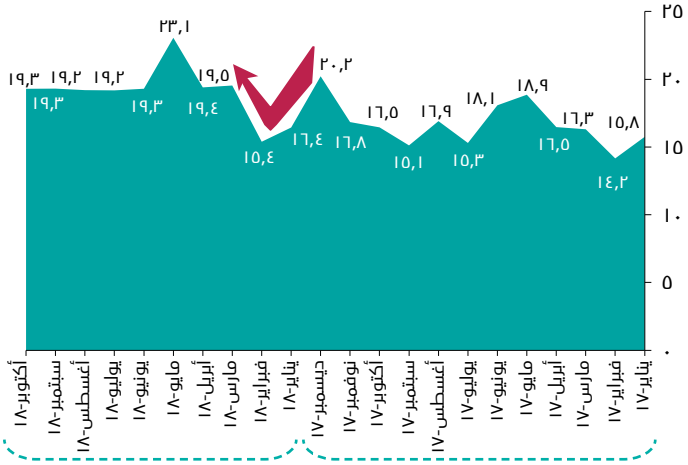

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية، مؤسسة النقد العربي السعودي، تحليلات كي بي ام جي

آثار ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة التجارية

يمثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية جزءًا من التحول الذي تشهده مسيرتها الاقتصادية ليصبح اقتصادها أكثر تميزاً وتنوعاً حسب المعايير العالمية. يتعين على موردي وبائعي السلع والخدمات المحليين الذين تبلغ إجمالي إيراداتهم ٣٧٥ ألف ريال سعودي أو أكثر، ابتداءً من يناير ٢٠١٩م التسجيل في ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل. وتُحصل ضريبة القيمة المضافة نيابةً عن الحكومة من خلال الأنشطة التجارية المسجلة في ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة. يتوقع أن تكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكبر المتأثرين من فرض ضريبة القيمة المضافة.

ويشترط توثيق السجلات مثل: العقود وأوامر الشراء ووثائق التسليم ووثائق التصدير والاستيراد والإفصاح عنها للهيئة العامة للزكاة والدخل عند الطلب ويرفق معها الوثائق الداعمة. ويتعين على هذه المنشآت الاحتفاظ بسجلات إدارة التدفقات النقدية، بما في ذلك سجلات تحصيل وتحويل ضريبة القيمة المضافة. لذا، رفعت ضريبة القيمة المضافة من مستوى موثوقية السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

البطالة

البطالة

يتفاوت سوق العمل في المملكة العربية السعودية بشكل كبير من حيث الجنسيات ومعدلات البطالة؛ وقد أشارت بيانات نشرة سوق العمل للربع الثاني من عام ٢٠١٨م، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن معدل البطالة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين) في السعودية بلغ نحو ٦ في المئة وهو نفسه مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠١٧م.

كما ارتفع معدل البطالة في السعودية بشكل طفيف، حيث بلغ نحو ١٢,٩ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقارنة مع ما نسبته ١٢,٨ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م. وبلغ معدل البطالة بين السعوديات ما نسبته ٣١,١ في المئة، محققاً انخفاضاً بنسبة ٢ في المئة مقارنة مع الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، حيث بلغ حينئذ ما نسبته ٣٣,١ في المئة (الشكل ١٤). ونتج هذا الانخفاض على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ١٧,٤ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م إلى نحو ١٩,٦ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م. وهذا يتوافق مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، المتمثلة في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ما نسبته ٣٠ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠م.

إن الجهات المسؤولة عن سياسات سوق العمل عازمة على الالتزام بسياستها الرامية إلى زيادة مستويات توظيف السعوديين والسعوديات نظرًا لاستمرار توسع نسبة الفئة العمرية القادرة على العمل من السكان بشكل سريع.

الشكل (١٤): معدلات البطالة بين السعوديين والسعوديات

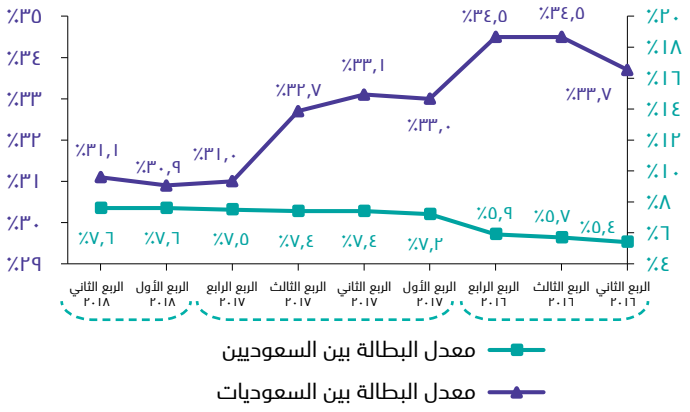

المصدر: احصاءات القوى العاملة، الهيئة العامة للإحصاء

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

نقاط رئيسية

يتفاوت سوق العمل في المملكة العربية السعودية من حيث جنسية المشاركين فيه ومعدلات البطالة. وقد ارتفع معدل البطالة في السعودية إلى نحو ١٢,٩ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م؛ مما دفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات للتغلب على ذلك بهدف زيادة مشاركة القوى العاملة السعودية في القطاع الخاص، وطرحت مبادرات جديدة لسعودة اثني عشر قطاعاً فرعياً في قطاع التجزئة خلال عام ٢٠١٨م، وتهدف المملكة العربية السعودية إلى خفض معدل البطالة بشكل كبير في المستقبل.

اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات متعددة لتعزيز مساهمة مواطنيها في القطاع الخاص، بما فيها خطوات لردم فجوة الأجور بين السعوديين وغير السعوديين وفرض مقابل مالي على الوافدين (الشكل ١٥).

كما طرحت الحكومة مبادرات جديدة لسعودة اثني عشر قطاعاً فرعياً في قطاع التجزئة في شهر سبتمبر في عام ٢٠١٨م في محاولة منها لإيجاد فرص عمل للسعوديين. وأطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ٦٨ مبادرة في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٨م لتحفيز القطاع الخاص على توسيع نطاق توطين الوظائف وزيادة معدلات مشاركة القوى العاملة الوطنية. وتستهدف هذه المبادرات الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة والضخمة.

أما فيما يتعلق بالقوى العاملة الأجنبية، فقد انخفض عدد العاملين من غير السعوديين بما نسبته ٦,٢ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٧م، حيث بلغ عدد الوافدين إلى ٩,٩٨ مليون شخص في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م (الشكل ١٦)، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى السياسات العمالية المتعلقة بالتوطين ورسوم الإقامة على الوافدين.

يتوقع أن تستمر الحكومة في مواجهة تحديات تشجيع مشاركة المواطنين في قطاع العمل، ويمكن أن يرجع السبب في ذلك، في المقام الأول، إلى عدم توازي مستويات الأجور والمهارات الضرورية في القطاع الخاص، ويتوقع أن تساهم المبادرات الحكومية والبيئة الاقتصادية المستقرة نسبياً في انخفاض معدل البطالة في المستقبل.

الشكل (١٥): مساهمة السعوديين حسب الجنس (٪)

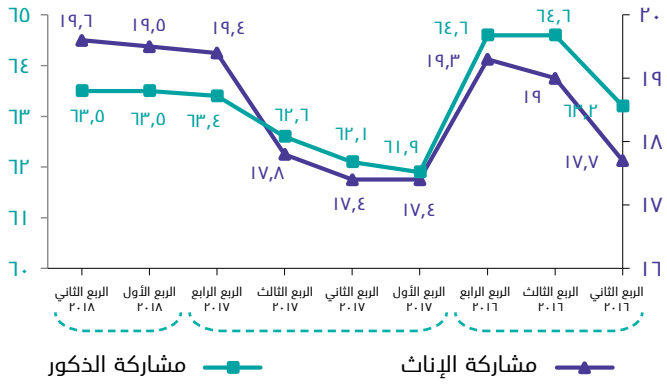

المصدر: احصاءات القوى العاملة، الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (١٦): المشتغلين (بالملايين)

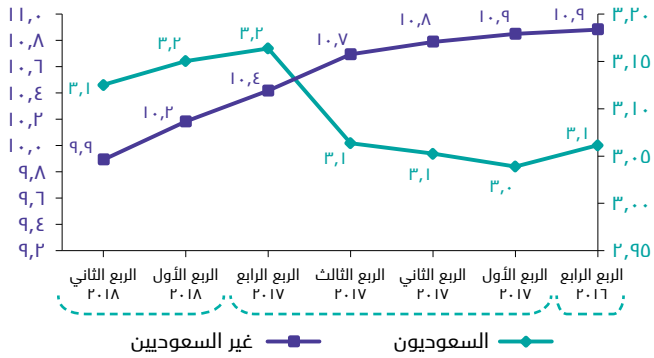

المصدر: احصاءات القوى العاملة، الهيئة العامة للإحصاء

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الاقتصاد الكلي

المؤشرات الاقتصادية

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

نقاط رئيسية

يتوقع أن يشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية نمواً خلال الفترة من عام ٢٠١٩م حتى عام ٢٠٢٠م. ويتوقع أن يسجل العجز العام انكماشاً حتى يحقق هدف التوازن المالي في عام ٢٠٢٣م.

الجدول (٢): المؤشرات الاقتصادية

إحصائيات أساسية	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الناتج الاقتصادي						
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (بمليارات الريالات)	٢,٤٥٤	٢,٤١٩	٢,٥٧٥	٢,٩٣٨	٣,١٢٥	٣,٢٦٣
نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي السنوي	٪١٣,٥-	٪١,٤-	٪٦,٤	٪١٤,١	٪٦,٤	٪٤,٤
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي	٪٤,١	٪١,٧	٪٠,٩-	٪٢,٣	٪٢,٦	٪٢,٧
الإيرادات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٪٢٥,٠	٪٢١,٥	٪٢٧,٠	٪٣٠,٤٦	٪٣١,٢	٪٣١,٠
الإيرادات النفطية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٪١٨,٢	٪١٣,٨	٪١٦,٩	٪٢٠,٦	٪٢١,٢	٪١٩,٧
الإيرادات غير النفطية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٪٦,٨	٪٧,٧	٪٧,٢	٪٩,٨	٪١٠,٠	٪١٠,٢
الميزانية						
الإيرادات (بمليارات الريالات)	٦١٣	٥١٩	٦٩٢	٨٩٥	٩٧٥	١,٠٠٥
الإيرادات النفطية (بمليارات الريالات)	٤٤٦	٣٣٤	٤٣٥	٦٠٧	٦٦٢	٦٤٥
الإيرادات غير النفطية (بمليارات الريالات)	١٦٧	١٨٦	٢٥٦	٢٨٨	٣١٣	٣٣٢
الإنفاق (بمليارات الريالات)	١,٠٠١	٨٣٠	٩٢٩	١,٠٣٠	١,١٠٦	١,١٤٣
الفائض/(العجز) (بمليارات الريالات)	٣٨٨-	٣١١-	٢٣٨-	١٣٦-	١٣١-	١٣٨-
الفائض/(العجز) (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)	٪١٥,٨-	٪١٢,٩-	٪٩,٣-	٪٤,٦-	٪٤,٢-	٪٤,٢-
إجمالي الدين العام (بمليارات الريالات)	١٢١	٣١٧	٤٤٣	٥٦٠	٦٧٨	٧٥٤
إجمالي الدين العام (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٪٤,٩	٪١٣,١	٪١٧,٢	٪١٩,١	٪٢١,٧	٪٢٣,١
القطاع التجاري و الخارجي						
الصادرات (بمليارات الريالات)	٧٦٣	٦٨٨	٨٣٢	١٠٧٢	١٠٦٥	١٠١٧
الصادرات النفطية (بمليارات الريالات)	٥٧٣	٥١١	٦٣٨	٨٦١	٨٥٤	٨٠٦
الحساب الجاري (بمليارات الريالات)	٢١٣-	٨٩-	٥٧	٢٧٣	٢٦٥	٢٠٥
الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٪٨,٧-	٪٣,٧-	٪٢,٢	٪٩,٣٠	٪٨,٤٨	٪٦,٢٨

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء، مؤسسة النقد السعودي العربي، صندوق النقد الدولي

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٨م
(الميزانية مقارنة بالمتوقعة)

تهدف المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة إلى الحد من اعتمادها الكبير على النفط كمصدر رئيس لإيراداتها وإلى إيجاد مصادر إيرادات أخرى وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم لزيادة إيراداتها غير النفطية. وإضافة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءته، حيث من المهم الإشارة إلى نجاح الحكومة في خفض مستوى العجز المالي في السنوات الأخيرة.

الإيرادات العامة

قُدرت الإيرادات العامة للدولة بنحو ٨٩٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م، حسب بيان الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٩م الصادر عن وزارة المالية، مرتفعة بنحو ١٤,٢ في المئة عن الإيرادات المتوقعة بداية العام وبنحو ٢٩,٤ في المئة عن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية في عام ٢٠١٧م (الشكل ١٧). وبلغت الإيرادات العامة الفعلية للأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨م نحو ٦٦٣ مليار ريال سعودي، مرتفعة بنحو ٤٧ في المئة عن الأشهر المقابلة لها في عام ٢٠١٧م، إذ بلغت حينئذ نحو ٤٥٠ مليار ريال سعودي.

الشكل (١٧): الإيرادات العامة الميزانية مقابل المتوقعة في عام ٢٠١٨م (بمليارات الريالات)

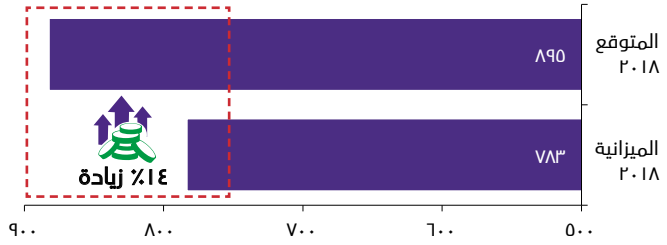

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

"قُدرت الإيرادات العامة للمملكة العربية السعودية بنحو ٨٩٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م. وتشكل الإيرادات النفطية منها نحو ٦٠٧ مليار ريال سعودي، أي ما يعادل ٦٨ في المئة من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير النفطية نحو ٢٨٨ مليار ريال سعودي، أي ما يعادل ٣٢ في المئة من إجمالي الإيرادات. مرتفعة بما نسبته ١٢,٤ في المئة عن الإيرادات غير النفطية الفعلية في عام ٢٠١٧م. ويعزى هذا الارتفاع إلى تطبيق عدد من المبادرات غير النفطية ومن اهمها ضريبة القيمة المضافة. ويعد الإنفاق العام من الأعلى في تاريخ المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٨م، حيث يتوقع أن يصل الى ١,٠٣٠ مليار ريال سعودي."

نيكولاس سوفيرال
رئيس قطاع خدمات الضرائب
كي بي إم جي في السعودية - مكتب الرياض

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الإيرادات النفطية

تُقدر الإيرادات النفطية، حسب إعلان بيان الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٩م، والصادر عن وزارة المالية، بنحو ٦٠٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م، أي ما يعادل ٦٨ في المئة من إجمالي الإيرادات. وتعزى هذه الزيادة إلى تغير العوامل الأساسية للإيرادات النفطية في أسواق النفط العالمية خلال عام ٢٠١٨م. فقد تغيرت ظروف سوق النفط حيث ارتفعت أسعاره ومستوى إنتاجه حتى شهر أكتوبر من عام ٢٠١٨، وساهمت تصحيح أسعار الطاقة في عام ٢٠١٨م بإضافة بسيطة إلى الإيرادات النفطية في عام ٢٠١٨م. وبلغت الإيرادات النفطية الفعلية للتسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م نحو ٤٥٢ مليار ريال سعودي، حسب بيانات وزارة المالية، أي مرتفعة بنحو ٤٧ في المئة عن الأشهر المقابلة من عام ٢٠١٧م، حيث بلغت حينئذ نحو ٣٠٧ مليار ريال سعودي. (الشكل ١٨)

الإيرادات غير النفطية

قُدرت الإيرادات غير النفطية، حسب بيان الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٩م، والصادر عن وزارة المالية، بنحو ٢٨٨ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م، أي بارتفاع نسبته ١٢,٤ في المئة عن الإيرادات غير النفطية الفعلية لعام ٢٠١٧م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى فرض ضريبة القيمة المضافة (التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من شهر يناير من عام ٢٠١٨م) وفرض المقابل المالي على الوافدين بنحو ٢٠٠ ريال سعودي على كل فرد منهم وتطبيق ضريبة السلع الانتقائية, (مثل الضرائب المفروضة على منتجات التبغ والمشروبات الغازية). وبلغت الإيرادات غير النفطية الفعلية نحو ٢١١ مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م، مرتفعة بنحو ٤٨ في المئة عما حققته في الأشهر المقابلة من عام ٢٠١٧م، حيث بلغت حينئذ نحو ١٤٣ مليار ريال سعودي(الشكل ١٩).

الشكل (١٨): الإيرادات النفطية (بمليارات الريالات)

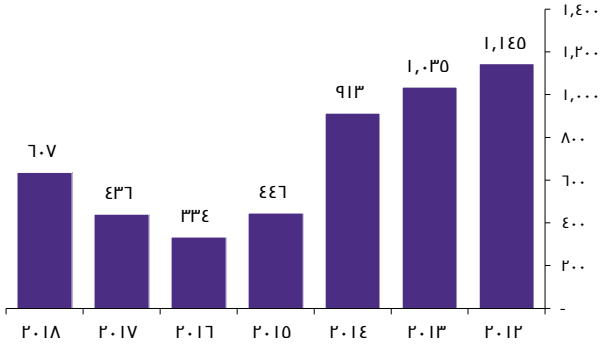

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

الشكل (١٩): الإيرادات غير النفطية (بمليارات الريالات)

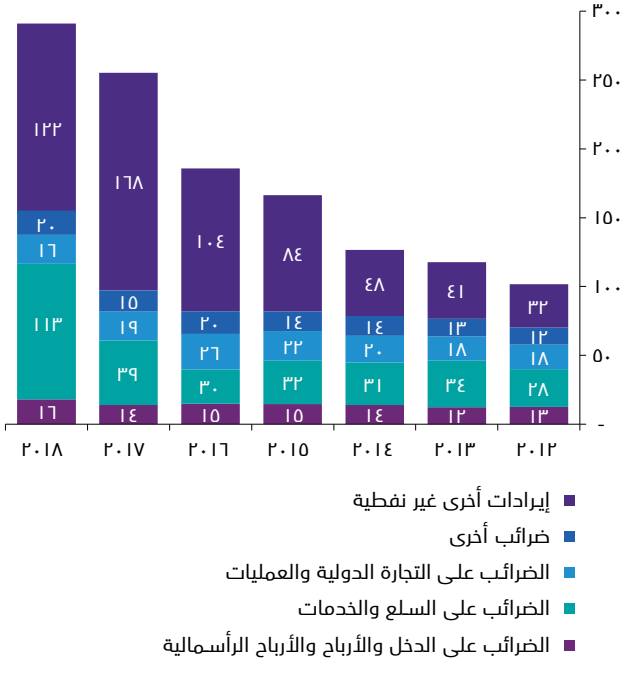

المصدر: الميزانية العامة، وزارة المالية

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٨م (الميزانية مقابل المتوقعة)

الإنفاق العام

اتسم الإنفاق العام الفعلي والمتوقع بالانضباط والكفاءة خلال الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠١٨م. وساعدت الجهود التي بذلها مكتب ترشيد الإنفاق، بما في ذلك طرح منصة «اعتماد» في ٢١ يناير من عام ٢٠١٨م (وهي منصة على الإنترنت طورت لتعزيز كفاءة وشفافية الإنفاق الحكومي) في هذا التحسن. ويتضح تحسن الانضباط والكفاءة في الإنفاق العام الفعلي والمتوقع خلال الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠١٨م. (الشكل ٢٠)

تسير الحكومة على الطريق الصحيح من خلال زيادة الشفافية وإعلانها عن البيان التمهيدي للميزانية العامة لأول مرة في عام ٢٠١٨م، وهذا يعكس جهودها المبذولة بهذا الخصوص. ويستلزم وضع خطة تواصل واضحة حول طريقة توزيع الموارد المالية على القطاعات، بحيث يسهل على القطاع الخاص الاستجابة لذلك بأفضل طريقة ممكنة. وسيرفع هذا من مستوى الشفافية العامة ويؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين.

الجدير بالذكر أن إجمالي إنفاق المملكة العربية السعودية بلغ نحو ١,٠٣٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م، وذلك بغية دعم رؤية ٢٠٣٠. وبلغ إجمالي الإنفاق العام الفعلي للتسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م، حسب وزارة المالية، نحو ٧١٢ مليار ريال سعودي، مرتفعًا بنحو ٢٥ في المئة عن الأشهر المقابلة من عام ٢٠١٧م، حيث بلغ حينئذ نحو ٥٧٢ مليار ريال سعودي.

جاءت النفقات الرأسمالية المقدرة في الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٨م بمايقارب ٢٠٥ مليار ريال. أي أقل بما نسبته ١,٢ في المئة عن الأرقام الفعلية للعام ٢٠١٧م. وتعزى هذه النفقات بشكل أساسي إلى عمليات تطوير البنية الأساسية للدولة، مثل الانتهاء من مترو الرياض وقطار الحرمين السريع ومطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد.

ارتفعت نفقات المنافع الاجتماعية المقدرة بنحو ٥٧ في المئة في عام ٢٠١٨م، مقارنة مع ما صُرف فعليا في عام ٢٠١٧م. ويعزى بشكل رئيس إلى طرح برنامج حساب المواطن. وفيما يتعلق بالإنفاق العام حسب القطاع، فقد استحوذ قطاع التعليم والقطاع العسكري على أكبر حصتين إذ شكل ما تم تخصيصه لهما حوالي نصف إجمالي مخصصات الميزانية بما نسبته ٤١,١ في المئة.

الجدول (٣): الإنفاق حسب القطاع

مليار ريال	الميزانية ٢٠١٨	المتوقع ٢٠١٨	نسبة التغير	النسبة من متوقع ٢٠١٨م
الإدارة العامة	٢٦	٢٧	٪٣,٨	٪٢,٦
العسكري	٢١٠	٢١٨	٪٣,٧	٪٢١,٢
الأمن والإدارات المناطقي	١٠١	١٠٦	٪٥,٠	٪١٠,٣
الخدمات البلدية	٥٣	٥٤	٪١,٩	٪٥,٣
التعليم	١٩٢	٢٠٥	٪٦,٨	٪١٩,٩
الصحة والتنمية الاجتماعية	١٤٧	١٥٩	٪٨,٢	٪١٥,٤
الموارد الاقتصادية	١٠٥	١٠٦	٪١,٠	٪١٠,٣
البنية الأساسية والنقل	٥٤	٥٥	٪١,٩	٪٥,٣
بنود عامة	٨٩	١٠٠	٪١٢,٤	٪٩,٧
الإجمالي	**٩٧٨**	**١٠٣٠**	**٪٥,٣**	**٪١٠٠,٠**

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

الشكل (٢٠): الإنفاق المتوقع مقابل الفعلي (مليار ريال)

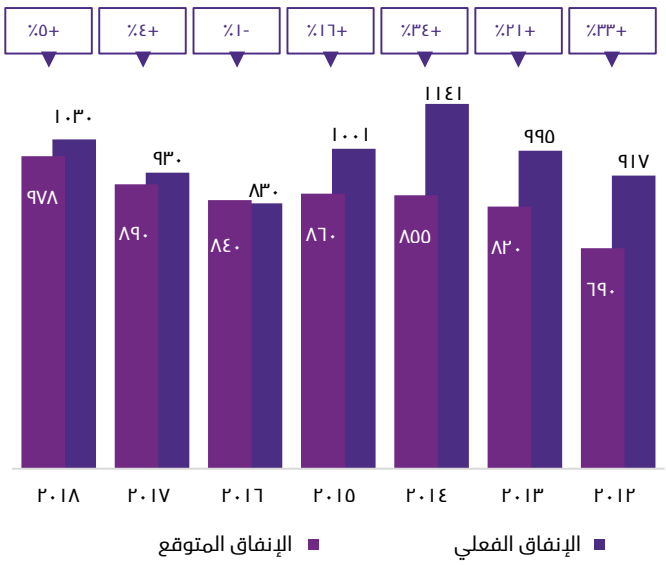

المصدر: الميزانية العامة لعام ٢٠١٩م، وزارة المالية

KPMG
© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

العجز المالي

انخفض عجز الميزانية الفعلي للمملكة العربية السعودية بين الفترة من عام ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٨م، حيث بلغ ١٣٦ مليار ريال سعودي في هذا العام أو ما يعادل ٤,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو مايمثل انخفاضا بنحو ٤٣,١ في المئة عن عجز الميزانية الفعلي لعام ٢٠١٧م، والذي بلغ نحو ٢٣٠ مليار ريال سعودي. وبلغ عجز الميزانية الفعلي في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م حوالي ٤٩ مليار ريال سعودي، محققاً انخفاضًا بنحو ٦٠ في المئة عن الأشهر المقابلة من عام ٢٠١٧م حيث بلغ حينئذ نحو ١٢٢ مليار ريال سعودي. (الشكل ٢٢)

الدين العام

تم إصدار سندات الدين العام خلال الفترة من عام ٢٠١٦م وحتى عام ٢٠١٨م جراء انخفاض أسعار النفط وضعف مركز عجز الميزانية. وقد أدى انخفاض الاحتياطيات الحكومية خلال هذه الفترة الأمر الذي أثر على ثقة المستثمرين، وضعف مركز الحسابات الخارجية إلى الضغط على سعر صرف الريال السعودي المرتبط بسعر صرف الدولار الأمريكي. وساهمت زيادة إصدار سندات الديون الخارجية لتمويل المشاريع في تنويع خيارات التمويل وحماية الاحتياطيات وتمكين الحكومة من تعميق أسواق رأس المال المحلية. (الشكل ٢٣)

قامت الحكومة مؤخراً بتمويل جزء من عجزها المالي من خلال إصدار السندات. حيث تم إصدار سندات في عام ٢٠١٥م لأول مرة منذ عام ٢٠٠٧م، كما قامت الحكومة بإنشاء مكتب إدارة الدين العام في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م لتلبية جزء من احتياجاتها التمويلية.

بلغت إصدارات الدين للمملكة العربية السعودية نحو ٥٣,١ مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م، حسب بيانات وزارة المالية، حيث بلغ الدين العام نحو ٥٤٩,٥ مليار ريال سعودي في نفس هذه الفترة. ويتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى ٥٦٠ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠١٨م (مع إضافة نحو ١٠,٥مليار ريال سعودي عن للربع الرابع من عام ٢٠١٨م) (الشكل ٢١). وارتفعت الاحتياطيات العامة، حسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، بنحو ٤٠ مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م (الشكل ٢١).

يتوقع أن يتم تمويل عجز المالية العامة بإصدار سندات دين بمبلغ ١٢٠ مليار ريال سعودي، حيث يشكل المحلي منها نحو ٤١ في المئة أو ما يعادل ٤٨,٧ مليار ريال سعودي وذلك من خلال طرحها للمصارف المحلية. وارتفع حجم الدين الخارجي من صفر بالمئة في عام ٢٠١٥م حتى بلغ نحو ٥٩ في المئة من إجمالي العجز المالي في عام ٢٠١٨م أو ما يعادل ٧١,٣ مليار ريال سعودي.

الشكل (٢١): الاحتياطيات العامة خلال نهاية الفترة (بمليارات الريالات)

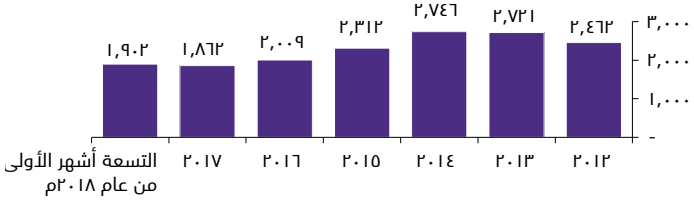

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية لشهر أغسطس ٢٠١٨م، مؤسسة النقد العربي السعودي.

الشكل (٢٢): التوازن المالي (بمليارات الريالات)

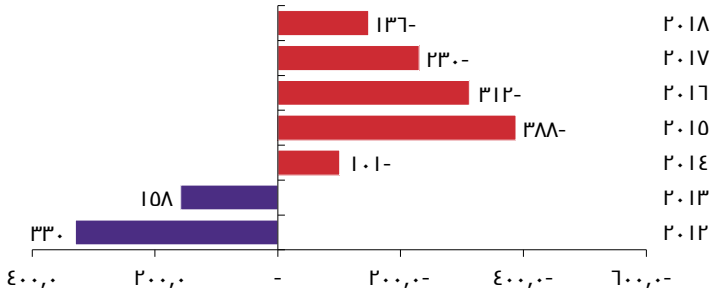

المصدر: البيانات التاريخية، وزارة المالية

الشكل (٢٣): توزيع الدين العام (٪)

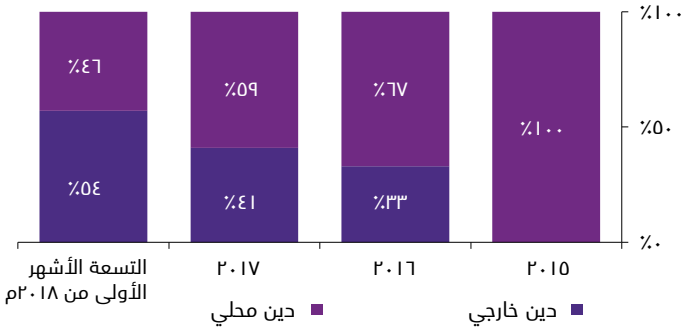

المصدر: البيانات التاريخية، وزارة المالية

الشكل (٢٤): الدين العام (بمليارات الريالات)

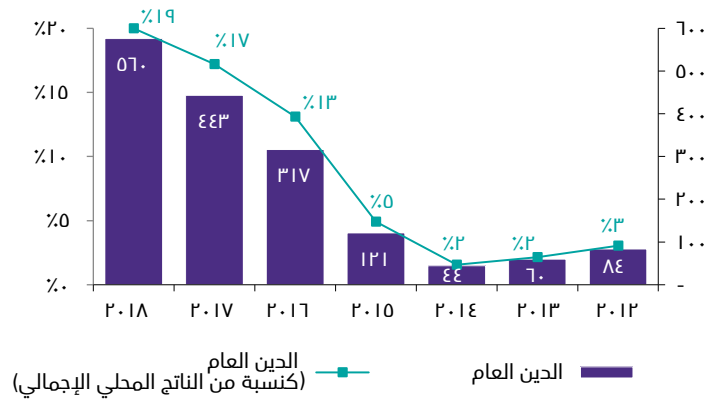

المصدر: البيانات التاريخية، وزارة المالية

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

المخاطر والتحديات

تأثير النمو الاقتصادي العالمي والاعتماد على النفط

اعتمد الإنفاق الحكومي خلال العقود القليلة الماضية إلى حد كبير على الإيرادات النفطية، التي كانت متذبذبة نوعاً ما بسبب تقلب أسعار النفط العالمية. ويتوقع أن يكون للتطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة (مثل الحرب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين) تأثيرًا سلبيًا على النمو العالمي. ويشير تقرير استطلاع آراء الرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية، الذي أعدته كي بي إم جي في السعودية في عام ٢٠١٨م، إلى أن نحو ٧٤ في المئة من الرؤساء التنفيذيين في السعودية يرون أن «العودة إلى النزعة الإقليمية» تمثل إحدى أكبر ثلاثة مخاطر تُهدد نمو منشآتهم. ويتوقع أن يؤدي تباطؤ الاقتصاد الصيني إلى انخفاض الطلب على النفط السعودي ومنتجاتها البتروكيماوية وأن تحد من نموها الاقتصادي القائم على النفط. ووضعت الحكومة للتعامل مع هذا التحدي، برنامج عمل رسمي يقتضي بزيادة حصة الصادرات غير النفطية من نحو ١٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى حوالي ٥٠ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠.

سوق العمل

تعتزم الحكومة خفض معدل البطالة، والذي يعد أحد الأهداف المنصوص عليها في برنامج التحول الوطني، إلى حوالي ٩ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠م وإلى حوالي ٧ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠م. وتسعى الدولة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى حوالي ٣٠ في المئة. ويعد معدل البطالة بين السعوديين مرتفعًا، وخاصة بين الإناث، حيث ارتفع معدل البطالة بينهن من نحو ٣٠,٩ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠١٨م إلى حوالي ٣١,١ في المئة في الربع الثاني من العام نفسه.

يتوقع أن تواجه الدولة تحديات بسبب عدم كفاية عملية تحفيز المواطنين السعوديين للعمل في القطاع الخاص. وتركز الحكومة على زيادة مخصصات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للمساعدة في تخفيف الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومؤهلات الباحثين عن عمل. وتعمل على معالجة فجوة الأجور والمهارات الضرورية بين القوى العاملة الوطنية والقطاع الخاص. وقد طرحت ٦٨ مبادرة لتعزيز توطين القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن معظم فرص العمل التي تستهدفها المبادرات (مثل فرض المقابل المالي على الوافدين وبرامج التوطين) لا تتطلب سوى مؤهلات تعليمية عامة وتدريب مهني. وتُشير إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن ما نسبته ٥١ في المئة من إجمالي الباحثين عن عمل، حسب بيانات الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، يحملون شهادات أو درجات أكاديمية أعلى.

© ٢٠١٨ [illegible] الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة [illegible] كي بي إم جي [illegible] شركة تعاونية سعودية.

"تُدرك حكومة المملكة العربية السعودية المخاطر والتحديات الحالية التي تواجهها. ويتضح ذلك جليًا من الجهود الكبيرة المبذولة على مدار السنوات الأخيرة بهدف تعزيز إمكاناتها للتغلب على هذه التحديات. ومن أبرز هذه الجهود: الإصلاحات الاقتصادية وحزمة تحفيز القطاع الخاص والاستثمار وتأسيس مشروعات ضخمة لتنويع مصادر الدخل على المدى البعيد وزيادة الإيرادات لتغطية النفقات المتزايدة في الميزانية ورفع كفاءة الإنفاق العام."

خالد ياسين
رئيس قطاع خدمات العملاء - الاستشارات
كي بي إم جي في السعودية

تأثير الظروف الاقتصادية المحلية

تهدف بعض مبادرات رؤية ٢٠٣٠ إلى زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة من خلال جذب المستثمرين الأجانب وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ما نسبته ٣,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٥,٧ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز بيئة الأعمال من خلال اعتماد أفضل المعايير والشهادات الدولية. والذي يتطلب صياغة وتوضيح السياسات وإدارتها بطريقة شاملة وتحديد أوجه التداخلات. وقد تؤدي زيادة وتيرة التحديثات والتعديلات إلى تردد المستثمرين ونشوء تأثيرات غير متوقعة على الثقة تجاه قطاع الأعمال. ولتعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص، يتعين أن يصاحب هذه التعديلات زيادة مستوى الشفافية وتواصل فعال مع أصحاب المصلحة وخطط واضحة ليسهل تبنيها وفهمها.

تشديد السياسة النقدية

يتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على الدولار مرتين خلال عام ٢٠١٩م. ويتوقع أن ترفع مؤسسة النقد العربي السعودي معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس في الوقت نفسه للمحافظة على سعر صرف الريال السعودي المرتبط بالدولار الأمريكي. وقد يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة سلبيًا على الدولة حيث يقيد الخطط التوسعية للحكومية ويرفع تكاليف الاقتراض ويضعف نمو القطاع الخاص.

المحافظة على زخم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

قد تقل رغبة الدولة في الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات على فرض ارتفاع أسعار النفط لفترات طويلة في المستقبل. ويمكن أن يؤدي أي تأخير في تنفيذ الإصلاحات إلى تأجيل الجدول الزمني لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، بما في ذلك تنويع الاقتصاد ودعم القطاع الخاص. من المهم ذكره أن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكيلية قد يصاحبها بعض الآثار الجانبية مثل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي؛ لذا من المهم التركيز على الأولوية عند تنفيذ هذه الإصلاحات وزيادة التعاون وتفعيل التواصل فيما بين الجهات المعنية.

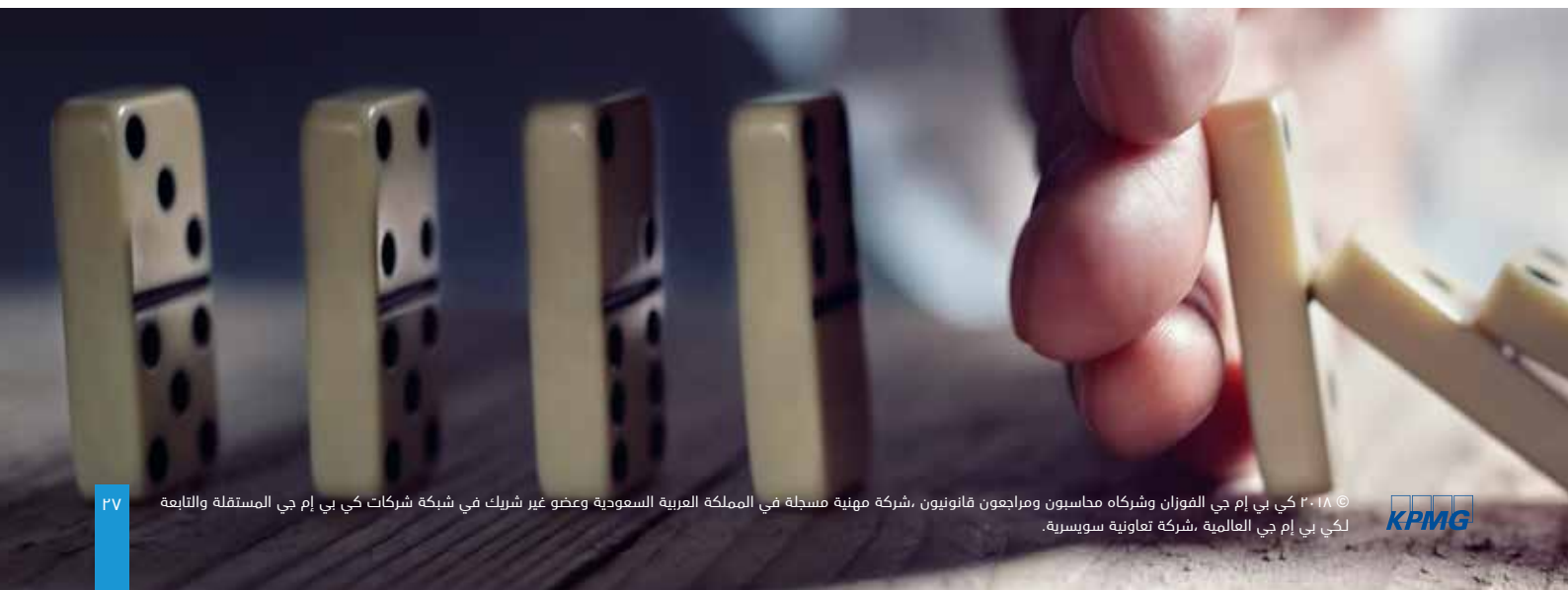

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

الملحق

المراجع

١. بيان الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٩م، الصادر عن وزارة المالية (في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٩م).

٢. البيان التمهيدي للميزانية العامة للسنة المالية (٢٠١٩م)،الصادر عن وزارة المالية في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٩م.

٣. التقارير الإحصائية، الصادرة عن وزارة المالية (في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٩م).

٤. تقرير الاستقرار المالي، الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي (في شهر يونيه ٢٠١٨م).

٥. النشرة الإحصائية الشهرية، الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (في شهر أغسطس من عام ٢٠١٨م).

٦. مؤشرات الحسابات القومية (الربع الثاني لعام ٢٠١٨م)، الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.

٧. الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء (في شهر أغسطس من عام ٢٠١٨م).

٨. إحصاءات القوى العاملة (الربع الثاني لعام ٢٠١٨م)، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

٩. مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٨م.

١٠. رؤية ٢٠٣٠ (٢٠١٧م)، تحديث برنامج التوازن المالي في عام ٢٠١٨م.

١١. برنامج سكني التابع لوزارة الإسكان (٢٠١٨م).

١٢. قواعد المقابل المالي على الوافدين، الصادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (في ٥ ديسمبر من عام ٢٠١٧م).

١٣. الهيئة العامة للزكاة والدخل (٢٠١٨م)، لائحة ضريبة القيمة المضافة.

١٤. تقرير رؤى الرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية، الذي أعدته كي بي إم جي في السعودية في عام ٢٠١٨م.

© ٢٠١٨ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ،شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية ،شركة تعاونية سويسرية.

تواصل معنا:

د. حسين إبراهيم أبو ساق
كبير الاقتصاديين ورئيس وحدة البحوث
والدراسات الاقتصادية
البريد الإلكتروني: habusaaq@kpmg.com

شارك في إعداد التقرير :

عبدالإله المسعود

خالد البصري

مهند الشمري

رانيا الغامدي

عبدالرحمن العنزي

سارة بن لادن

سليمان الصيخان

Follows us on:
https://home.kpmg.com/sa

إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ذات طبيعة عامة وليست لغرض التعامل مع ظروف أي فرد أو كيان معين. وعلى الرغم من سعينا لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، فإنه لا يمكن أن يكون ثمة ضمان بأن هذه المعلومات دقيقة اعتبارًا من تاريخ استلامها أو أنها ستظل دقيقة في المستقبل. لا ينبغي لأحد أن يتصرف وفق هذه المعلومات دون مشورة مهنية مناسبة بعد إجراء دراسة شاملة للحالة الخاصة.

© ٢٠١٨ كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لـكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة .